

M E A K-Weekly Economic Report
Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/480

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 أيار، 05 May 2024

.M E A K Weekly Economic Report No 480

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and
Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Adviser website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/480

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 أيار، 05 May 2024

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 480

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet.

It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/480

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 أيار، 05 May 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 480

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



Contents

- أولاً - الاقتصاد العالمي: 5
- 1 - خمسة أسئلة حول ما يحدث للاقتصاد الصيني 5
- 2 - واشنطن تتوقع 3 تخفيضات لأسعار الفائدة العام... ماذا عن التضخم؟ ... 12
- 3 - الفائدة الأميركية تتجه نحو التراجع رغم النمو الاقتصادي القوي 15
- 4 - تراجع التضخم في منطقة اليورو يعزز احتمالات خفض الفائدة 17
- 5 - الديون تهدد الاقتصاد الأميركي: الفائدة المرتفعة وتآكل مكانة الدولار 19
- 6 - ارتفاع حجم الدين العام في العالم: تحذير من أزمة مالية عالمية 23
- ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولندية: 26
- 26 7 - Ropa potaniała najszybciej od kwartału; wiadomo dlaczego
- ثالثاً - أخبار الاقتصاد السوري: 29
- 8 - في استطلاع رأي لـ 77 عضواً تدريسياً في كليات الاقتصاد (1-2) 29
- 9 - م ع ك مدونة العملات، من تاريخ النقود المعدنية السورية 33
- 10 - مصرف سوري خاص يعلن مؤشرات تبشّر بأفق اقتصادي جديد.. والرئيس التنفيذي يدفع بجرعة تفاؤل في عمق الاقتصاد السوري 34
- 11 - هذا ما حدث مع الأستاذة الجامعية نهلة عيسى، ومن أجل ماذا؟ 39
- 12 - الرئيس الأسد يصدر قانوناً خاصاً بإحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة 41

- 13 - الحكومة تُدين نفسها مجدداً: 69% نسبة الإنفاق على المساهمة الاجتماعية
عام 2022 57
- 14 - مناهضة التطبيع مع سوريا... لتسهيله مع "إسرائيل" 60
- 15 - البنك الدولي يحصي خسائر الحرب على سورية..... 63

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/480

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 05 أيار، 05 May 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 480

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أولاً - الاقتصاد العالمي:

1 - خمسة أسئلة حول ما يحدث للاقتصاد الصيني

مصدر الصورة، EPA



سجلت سوق الأسهم الصينية أدنى مستوى لها منذ خمس سنوات في وقت سابق من هذا العام

يان تشن، بي بي سي الصينية، 1 أبريل/ نيسان 2024

منذ أن بدأت الصين في الانفتاح وإصلاح اقتصادها في عام 1978، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 9 في المئة سنويا.

وعندما أحدث فيروس كورونا دمارا شديدا فيما أصبح محركا للنمو العالمي، سجلت الصين أدنى نمو منذ عقود، حيث بلغ 2.2 في المئة في عام 2020.

وانتعش معدل النمو في العام التالي إلى أكثر من 8 في المئة، لكن لم يتجاوز معدل النمو حاجز 3 في المئة في عام 2022.

فهل دخلت الصين الآن فترة طويلة الأمد من النمو المنخفض؟

نعرض هنا خمسة أسئلة رئيسية حول الأخطاء التي قد تعيب الاقتصاد، وما قد يعنيه ذلك بالنسبة لنا في مختلف أنحاء العالم.

1. ماذا يحدث للاقتصاد الصيني؟

أعلنت الصين في يناير/كانون الثاني الماضي أن اقتصادها نما بنسبة 5.2 في المئة في عام 2023، لتحتل المرتبة الثانية بعد الهند بين أكبر الاقتصادات في العالم من حيث معدلات النمو. ويبلغ حجم الاقتصاد الصيني أكثر من خمسة أضعاف حجم اقتصاد الهند.

لكن داخل البلاد، يشعر الناس بشكل مختلف: كان هناك تدفق للاستثمار الأجنبي من الصين إلى الخارج لأول مرة منذ خمس سنوات في عام 2023، وسجلت البطالة بين الشباب مستوى قياسيا تجاوز 20 في المئة في يونيو/حزيران من العام الماضي، ووصلت سوق الأسهم إلى أدنى مستوى لها منذ خمس سنوات في وقت سابق من هذا العام.

وتحدث عدد صغير من الصينيين الغاضبين عن اقتصاد بلادهم المتدهور على حساب السفارة الأمريكية في الصين على موقع "ويبو" خلال معظم العام الماضي. وكان أحد المستخدمين يطلب المساعدة بعد أن "ظل عاطلاً عن العمل لفترة طويلة ومثقلاً بالديون". وتناول منشور آخر خسارة الأموال في سوق الأوراق المالية والتساؤل عما إذا كان بإمكان حكومة الولايات المتحدة "أن توفر لنا بعض الصواريخ لقصف بورصة شنغهاي".

لكن تم حذف العديد من التعليقات لاحقاً، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام الغربية. ويقول لين سونغ، كبير الاقتصاديين لمنطقة الصين الكبرى في البنك الهولندي آي إن جي، إن السبب وراء ضعف انتعاش الصين منذ فيروس كورونا هو أنه "على عكس العديد من البلدان، لم تستخدم الصين سياسات شديدة العدوانية لتحفيز النمو". ونفذت دول أخرى مثل الولايات المتحدة خطط إنقاذ لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، حيث وفرت الخطة الأمريكية البالغ قيمتها 1.9 تريليون دولار الدعم للعاطلين عن العمل، كما قدمت دعماً إضافياً للشركات الصغيرة والولايات والحكومات المحلية أثناء الوباء.

ويوضح سونغ: "كانت السياسة الاقتصادية للصين أكثر تقييداً طوال الوقت. ونتيجة لذلك، لم يكن التضخم مشكلة في الصين، لكن التعافي الاقتصادي كان ضعيفاً أيضاً".



مصدر الصورة، REUTERS

دفع العديد من الصينيين ثمن الشقق السكنية التي لم يتم بناؤها بعد أو لم تكتمل

بعد

وتشير وانغ تاو، من بنك الاستثمار يو بي إس، إلى سبب رئيسي آخر وراء التعافي الضعيف، قائلة: "إن الصين في خضم أسوأ انكماش عقاري في تاريخها، فأكثر من 60 في المئة من ثروة الأسر في الصين تكمن في الإسكان. وعندما تنخفض أسعار المساكن، فمن المفهوم أن يشعر الناس بقدر أقل من الثقة في الإنفاق، وخاصة الطبقات المتوسطة، وعلى سبيل المثال، هناك علامة واضحة على أن استهلاك الأجهزة الكبيرة قد انخفض بشكل كبير".

وتؤثر المشكلات في سوق العقارات في الصين بدرجة كبيرة، حيث يمثل هذا القطاع ثلث الاقتصاد.

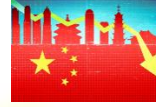
وتواجه هذه الصناعة ضغطاً مالياً كبيراً منذ عام 2021، عندما اتخذت السلطات إجراءات للحد من المبلغ الذي يمكن أن تقتضيه شركات العقارات الكبرى.

ولسنوات عديدة، كان قطاع العقارات في الصين يجمع الأموال لمشروعات جديدة عن طريق الاقتراض من البنوك، وإصدار السندات، وبيع المنازل الجديدة للمشتريين. ولقد كان نموذج الأعمال هذا موجوداً لفترة طويلة في العديد من البلدان، لكن المطورين في الصين يفرطون في الاستدانة، فيقترضون قدرًا أكبر مما ينبغي من المال. وفي السنوات الأخيرة، تخلف العديد من كبار مطوري العقارات عن سداد ديونهم. وقام العديد من الصينيين بسداد دفعات أولى لهؤلاء المطورين مقابل شقق لم يتم بناؤها بعد أو نصف مكتملة، ويواجهون احتمال خسارة أموالهم، والتي تمثل بالنسبة للبعض كل مدخراتهم.

كما تعرضت الحكومات المحلية، التي اقترضت المليارات لبناء البنية التحتية واعتمدت على مبيعات الأراضي لتحقيق الإيرادات، لضغوط متزايدة. ووصلت ديونها إلى 92 تريليون يوان (12.6 تريليون دولار)، أو 76 في المئة من الناتج الاقتصادي للصين في عام 2022، بالمقارنة بـ 62.2 في المئة في عام 2019، وذلك بحسب صندوق النقد الدولي.

ومع ذلك، يرى تيانشين شو، كبير الاقتصاديين في "إيكونوميست إنتليجنس يونيت" أن "اقتصاد الصين ليس في أزمة بالتأكيد".

ووجهة نظره هي أن نمو الصين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان "محملاً في البداية" بالانتماء الذي أدى إلى التوسع السريع، وازدهرت العقارات والبنية التحتية. وقال لبي بي سي: "بينما تعمل الصين على إعادة توازن نفسها انطلاقا من هذا النموذج، فإن التصحيح أمر لا مفر منه، وقد بات الاقتصاد الصيني وكأنه آلة عملاقة منهكة بدأت تظهر بعض الشقوق في أجزائها".



2. هل يتفوق اقتصاد الصين على اقتصاد الولايات المتحدة؟

وعندما أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في عام 2010، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، ظهرت توقعات حول تفوقها على اقتصاد الولايات المتحدة، مع اعتقاد أغلب الناس أنها مسألة وقت فقط قبل أن يحدث ذلك.

ويرجع ذلك إلى التوسع الاقتصادي المذهل الذي شهدته البلاد، ففي العقدين السابقين لعام 2010، سجلت الصين نمواً سنوياً يتجاوز 10 في المئة على مدى فترتين: 1992-1995 و 2003-2007.

وقبل التباطؤ، كان التقدير الأكثر تفاؤلاً أنه من المتوقع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة في عام 2028، في حين كان العام الأكثر تشاؤماً هو عام 2032. لكن الآن، في مواجهة كل الشكوك الاقتصادية الحالية، هل ما زال بوسع الصين أن تفعل ذلك؟

قال البروفيسور لي تشينغ، المدير المؤسس لمركز الصين والعالم المعاصر (سي سي سي دابليو) بجامعة هونغ كونغ والرئيس السابق لمركز الصين في معهد بروكينجز في العاصمة الأمريكية واشنطن: "نعم، ولكن قد لا يحدث ذلك في غضون بضعة سنوات". ويقدم تيانشين شو، كبير الاقتصاديين في إيكونوميست إنتلجينس يونيت، إجابة أكثر مباشرة وهي أربعينيات القرن الحادي والعشرين. ويوضح البروفيسور لي أن الولايات المتحدة تواجه عدداً من الشكوك، بما في ذلك نتائج الانتخابات الرئاسية في وقت لاحق من هذا العام.

ويضيف: "ليس من السهل على الولايات المتحدة أن تبحر إلى الأمام، في ظل الحزبية، والتوترات العنصرية، وسياسة الهجرة، فهناك عدد من الشكوك التي تنتظرنا والتي ينبغي أخذها في الاعتبار". ويتابع: "أما بالنسبة للصين، فقد ظهرت مزايا جديدة، فعلى سبيل المثال أصبحت الصين هي الدولة الرائدة في صناعة السيارات الكهربائية في غضون سنوات قليلة، وهو ما فاجأ الكثير من الناس".

لكن الأخبار السيئة بالنسبة للصين هي مجتمعها الذي يعاني من الشيخوخة السكانية. وبالمقارنة، فإن الولايات المتحدة تتعرض لضغوط أقل بكثير حيث لديها معدل مواليد أعلى من الصين كما يكمل سكانها المهاجرون قوة العمل هناك.

ويعتقد البروفيسور أندرو ميرثا، مدير مركز الأبحاث العالمية الصيني التابع لـ إس إيه آي إس في جامعة جونز هوبكنز بالولايات المتحدة، أن القيادة الصينية نفسها قد تكون لديها شكوك أيضاً.

وربما لا ترغب الصين حتى في تجاوز الولايات المتحدة تحسباً لخطر الانحراف الاقتصادي. وقال: "نظراً لانخفاض معدل النمو المتوقع، وأزمة الإسكان، وإعادة ضبط سلاسل التوريد العالمية، يبدو أن القيادة الصينية تتجنب المخاطرة إلى حد ما وأقل ميلاً إلى اتخاذ مبادرات اقتصادية جريئة من شأنها أن تتحدى تفوق الولايات المتحدة".

3. ما هي العواقب بالنسبة للصين؟

إن عبارة "العقد الضائع". وهي فترة طويلة متوقعة من الركود الاقتصادي. كثيراً ما تطرح عندما يُطرح هذا السؤال.

وراء الأرقام، يعتقد سونغ أن حلقة ردود الفعل السلبية المتعلقة بالثقة تسحب الاقتصاد إلى الأسفل، حيث يؤدي الافتقار إلى الثقة إلى تقليل الاستثمار والاستهلاك، وهو ما يؤدي بدوره إلى تقليل أرباح الشركات. وينعكس هذا في انخفاض أسعار الأصول، وهو ما يؤدي بعد ذلك إلى ضعف الثقة، وما إلى ذلك.

ومضى قائلاً: "هناك حاجة إلى سياسات داعمة للخروج من هذه الدائرة".

ويخشى البعض أن يقوم الرئيس الصيني شي جينبينغ بغزو تايوان لصرف الانتباه عن السخط الداخلي.

وتعتبر الصين تايوان، التي تتمتع بالحكم الذاتي، مقاطعة انفصالية ستصبح في نهاية المطاف تحت سيطرة بكين.

ويعتقد البروفيسور ميرثا أن ذلك سيكون "أبعد من التهور، لكنني أتوقع زيادة في قعقة السيوف كوسيلة للالتفاف حول العلم".

ويحذر البروفيسور لي من أن "أي شخص يريد حرباً بسبب تايوان، سواء كان صناع السياسات في الصين أو الولايات المتحدة أو تايوان، يجب أن يفكر بعناية، فهذه الحرب ستكون مختلفة عما حدث في أوكرانيا".

وتابع قائلاً: "قد تكون هذه هي الحرب الأولى للذكاء الاصطناعي. ستكون حرباً شاملة ذات تكنولوجيا عالية، من آلة إلى آلة، وبالطبع، تايوان هي القضية الأساسية بالنسبة للصين، لكن القيادة الصينية تدرك أيضاً أن الحرب هي الملاذ الأخير ولن يكون الركود الاقتصادي سبباً كافياً لذلك".



مصدر الصورة، GETTY IMAGES

يمثل الاقتصاد الصيني أكثر من ثلث النمو العالمي

4. كيف سيؤثر التباطؤ على الاقتصاد العالمي؟

ويعتقد شو أن التباطؤ الاقتصادي الصيني سيؤثر على العالم من خلال ثلاث طرق وهي السلع الأساسية، والسياحة الصينية، والجغرافيا السياسية.

وأوضح قائلاً: "أولاً، بما أن الصين مستورد رئيسي للسلع الأساسية، فإن تباطؤها يعني انخفاض الطلب عليها، وخاصة تلك المستخدمة في البناء، مثل خام الحديد واليوكسايت. وثانياً، سيكون تراجع السياح الصينيين بمثابة خسارة للوجهات الرئيسية حيث ستكافح السياحة الخارجية للعودة إلى أعلى مستوياتها قبل الوباء. ثالثاً، التباطؤ، وخاصة إذا كان مصحوباً بأزمة مالية عامة في الداخل، من شأنه أن يحد من قدرة الصين على تشكيل الجغرافيا السياسية من خلال المساعدات والإقراض الرسمي".

وفي العقد الماضي، أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق لفرض حضورها العالمي، من خلال عدد من الاستثمارات ومشروعات البنية التحتية. ووقعت اتفاقيات مع 152 دولة واستثمرت في أكثر من ثلاثة آلاف مشروع.

لكن بعض المنتقدين أشاروا أيضاً إلى أن مبادرة الحزام والطريق أسفرت عن "فخاخ الديون"، حيث أصبحت الصين الملاذ الأول للاقتراض للعديد من البلدان منخفضة أو متوسطة الدخل من خلال مبادرة الحزام والطريق.

وذكر تقرير للبنك الدولي في عام 2022 أن الصين هي أكبر دائن لجزر المالديف وباكستان وسريلانكا.

وقد تم تقليص الوعد الأخير للاستثمار الذي أطلقه شي جينبينغ، كما ورد خلال جلسات المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في مارس/آذار، بشكل كبير مقارنة بما كان عليه من قبل.

ويشير هذا إلى أن الاستثمار الخارجي واسع النطاق لن يصمد في مواجهة الانكماش الاقتصادي في الصين.

لكن سونغ يؤكد أنه حتى في ظل التباطؤ، فإن الحجم الهائل للاقتصاد الصيني سيظل يسمح للصين بأن تكون مساهما رئيسيا في النمو العالمي.

ويظل من المرجح أن تمثل الصين 20 في المئة أو أكثر من النمو العالمي في السنوات الخمس المقبلة.

5. هل تستطيع الصين الانطلاق مرة أخرى؟

يعتقد سونغ أن المرحلة التالية بالنسبة للصين هي استكمال انتقالها الاقتصادي بنجاح إلى نمو عالي الجودة، والارتقاء في سلم القيمة المضافة.

واضاف قائلاً: "أظهرت جلسات المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني أن صناع السياسات استمروا في التركيز على هذه الصورة الأكبر والأولويات الأطول أجلا التي ستقرر في نهاية المطاف ما إذا كانت الصين قادرة على الانتقال إلى المرحلة التالية".

ويقول شو: "إن المفتاح هو أن تتعامل الصين مع أزمة العقارات بشكل أكثر مسؤولية. ثانياً، ينبغي لها أن تحول الاهتمام إلى الطلب، بدلا من التركيز بشكل منفرد على جانب العرض في الاقتصاد. ويتعين على الصين أيضاً أن تحرر المزيد من الاقتصاد أمام الشركات الخاصة والأجنبية، وأن تلاحق الإصلاح المالي الذي يضمن استدامة الموارد المالية العامة في الأمد البعيد، بعد التوسع المالي الذي دام أكثر من عقد من الزمان".

وفي غضون ذلك، يعتقد سونغ أن القيادة الصينية ستركز على تحقيق هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المئة الذي حدده المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني.

وقال: "على الرغم من أننا شهدنا أهدافاً أكثر دعمًا للسياسة المالية بشكل معتدل، إلا أننا ما زلنا نتطلع إلى طرح المزيد من سياسات التحفيز في الأسابيع والأشهر المقبلة من أجل الوصول إلى النمو المستهدف لعام 2024".

<https://a5r5br.net/article/4214261>

2 - واشنطن تتوقع 3 تخفيضات لأسعار الفائدة هذا العام... ماذا عن

التضخم؟

واشنطن، العربي الجديد، 04 ابريل 2024

رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي جيروم باول خلال منتدى في ستانفورد) جاستن

سوليفان (Getty)

تشير التوقعات الصادرة منذ اجتماع مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في مارس/آذار، إلى إجراء ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة هذا العام لكن بفارق ضئيل، فيما يرجح تسعة مسؤولين من 19، تخفيضين أو أقل. لكن ماذا عن توقعات التضخم؟

في هذا الصدد، رصد تقرير موسّع لشبكة "بلومبيرغ" تصريحات كبار مسؤولي الاحتياط الفيدرالي، اليوم الخميس، ومنها قول رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في شيكاغو، أوستان غولسبي، إن قراءات التضخم الأعلى من المتوقع منذ بداية العام، لن تغير على الأرجح الصورة الأوسع لتباطؤ صعود الأسعار.

ويُعد غولسبي من بين أكثر 6 مسؤولين في بنك الاحتياط الفيدرالي الذين تحدثوا، اليوم الخميس، في مناقشات أو خطابات خاضعة للإشراف، ومن بين الآخرين رئيسة بنك الاحتياط الفيدرالي في كليفلاند، لوريتا ميستر، ونيل كاشكاري من مينيابوليس.

وتأتي موجة التعليقات من المسؤولين في أعقاب تصريحات رئيس البنك المركزي جيروم باول قبل يوم واحد فقط، حيث شدد على أن مجلس الاحتياط الفيدرالي لديه الوقت

لتقييم البيانات الواردة قبل خفض أسعار الفائدة، بما يشير إلى أن صنّاع السياسة على استعداد لانتظار علامات أوضح على انخفاض التضخم للتحرك.

وليس من الواضح بعد ما إذا كان الارتفاع في مقاييس الأسعار الرئيسية في بداية عام 2024 هو بمثابة إشارة مؤقتة على الطريق نحو هدف التضخم البالغ 2% للبنك المركزي، أو علامة على توقف التقدم.

رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في شيكاغو

يرى غولسبي أن التضخم لا يزال في طريقه إلى هدف 2%، وقد تجاهل، خلال مناسبة في أوك بروك بولاية إلينوي، التباطؤ الواضح في تقدم التضخم في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط الماضيين. وقال في تصريحات معدة سلفاً: "تقييمي الإجمالي هو أن هذين الشهرين لا ينبغي أن يخرجنا عن طريق العودة إلى الهدف"، مضيفاً أن النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي لا يشبه الإنهاك التقليدي للطلب.

وأشار غولسبي إلى دور تبريد أسعار السلع في خفض التضخم، حيث تحسنت سلاسل التوريد خلال التعافي من كورونا، مرجحاً أن زيادة المعروض من العمالة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض أسعار الخدمات بشكل أكبر، مضيفاً أن تضخم الإسكان أصبح الآن المؤشر الأكثر قيمة في المستقبل القريب.

كما قال: "استناداً إلى بيانات السوق بشأن إيجارات عقود الإيجار الجديدة، كنت أتوقع أن تنخفض بسرعة أكبر مما كانت عليه من قبل. إذا لم ينخفض، فسنواجه صعوبة بالغة في إعادة التضخم الإجمالي إلى هدف 2%".

رئيس البنك الاحتياط الفيدرالي في ريتشموند

حول هذه النقاط، قال رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في ريتشموند، توماس باركين، إن من "الذكاء" أن يأخذ البنك المركزي بعض الوقت للحصول على مزيد من الوضوح بشأن مسار التضخم قبل خفض أسعار الفائدة.

وفي تصريحات معدة سلفاً لجمعية بناء المنازل في ريتشموند، قال باركين: "لا أحد يريد أن يعود التضخم إلى الظهور. ونظراً لسوق العمل القوي، لدينا الوقت حتى تنقشع الغيوم قبل البدء في عملية خفض أسعار الفائدة". وأبدى ثقته في أن "كل هذا التشدد (في السياسة النقدية)" سوف يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد بشكل أكبر، مضيفاً أنه يريد

أن يرى تباطؤ الأسعار يتسع ليشمل حصة أكبر من السلع والخدمات. وقال: "أنا متفائل بأن الإبقاء على أسعار الفائدة مقيدة إلى حد ما يمكن أن يعيد التضخم إلى هدفنا."

رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في فيلادلفيا

بدوره، قال رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في فيلادلفيا، باتريك هاركر، إن التضخم لا يزال مرتفعاً للغاية، حتى مع تمتع الاقتصاد بالمرونة وبقاء نمو الوظائف قوياً. وخلال مناقشة جرت في كلية وارتن للأعمال في جامعة بنسلفانيا، قال: "نحن لسنا في المكان الذي يجب أن نكون فيه. فلا يزال التضخم مرتفعاً للغاية، خاصة بالنسبة لمجتمعات ALICE ذات الأصول المحدودة والدخل المحدود."

رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق في نيويورك

ومن جهته، قال رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي السابق في نيويورك وكاتب العمود في شبكة "بلومبيرغ"، بيل دادلي، لتلفزيون "بلومبيرغ"، إن أسعار الفائدة ربما لن تنخفض بالقدر الذي يتوقعه مسؤولو بنك الاحتياط الفيدرالي حالياً خلال السنوات القليلة المقبلة. ورأى أن التخفيضات الثلاثة في أسعار الفائدة التي حددها صناع السياسة لعام 2024 ليست خارج نطاق الاحتمال. إلا أن ارتفاع التضخم في المتوسط وارتفاع سعر الفائدة المحايد (الذي لا يؤدي إلى إبطاء النمو أو تحفيزه) يعني أن سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من المرجح أن يكون أعلى من سعر الفائدة طويل الأجل البالغ 2.6% الذي قدره مسؤولو بنك الاحتياط الفيدرالي في مارس/آذار، وفقاً لمتوسط توقعاتهم.

كما أضاف أن الأسواق، في الوقت نفسه، تتوقع استقرار أسعار الفائدة أعلى بنحو نقطة مئوية من بنك الاحتياط الفيدرالي على المدى الطويل، مبدئياً اعتقاده في أن "السوق على حق في أن بنك الاحتياط الفيدرالي لن يذهب إلى المدى الذي يتوقعه هو نفسه."

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9>

%86-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-3-
%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D8%AA-
%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-
%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-
%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B9%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85

3 - الفائدة الأميركية تتجه نحو التراجع رغم النمو الاقتصادي القوي 04 ابريل 2024

استعدادات لخفض الفائدة (Getty)

شدد جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي في الولايات المتحدة)، أمس الأربعاء، حول أسعار الفائدة، على أن النشاط الاقتصادي الأقوى من المتوقع هذا العام لم يغير التوقعات العامة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بأنه سيكون هناك تخفيض في الفائدة هذا العام. ونقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية عن باول تصريحات أكد فيها أن أرقام التضخم الأخيرة - رغم أنها أعلى من المتوقع - لم "تغير بشكل جوهري" الصورة العامة، مكررا توقعاته بأنه سيكون من المناسب على الأرجح البدء في خفض أسعار الفائدة "في وقت ما هذا العام".

وأوضح باول أنه من السابق لأوانه القول ما إذا كانت القراءات الأخيرة تمثل أكثر من مجرد ارتفاع، إلا أنه عاد وقال إنه لا يتوقع أنه سيكون من المناسب خفض سعر الفائدة حتى تكون لديهم ثقة أكبر في أن التضخم يتحرك بشكل مستدام نحو 2 بالمئة. وكانت لوريتا ميستر، رئيسة الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند والعضو المصوت في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، قد أشارت في وقت سابق إلى أن قوة الاقتصاد في الولايات المتحدة تعني أنه من غير المرجح أن تنخفض أسعار الفائدة بالمقدار المتوقع على المدى الطويل، كما أنها استبعدت بصورة كبيرة أن يكون هناك خفض في هذه الأسعار في مايو/ أيار المقبل عندما تجتمع اللجنة للبت في أمر أسعار الفائدة.

وذكرت ميستر أيضا أنها بحاجة إلى رؤية المزيد من الأدلة على انخفاض التضخم نحو هدف البنك المركزي البالغ 2 في المائة قبل الانتقال إلى خفض تكاليف الاقتراض من أعلى مستوياتها الحالية منذ 23 عاما، والتي تتراوح بين 5.25 و5.5 في المائة. وتأثير التضخم على الفائدة: وحول سوق العمل في الولايات المتحدة التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات التضخم، قال باول إن هناك دلائل تشير إلى أن هذه السوق أصبحت أقل ضيقا مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، وهو ما خفف المخاوف من احتمال ارتفاع الرواتب والأسعار مع وجود سوق عمل ضيقة. وتكون سوق العمل ضيقة

عندما تكون فرص التوظيف أكبر من المتقدمين لها، مما يعني رفع الأجور لاجتذاب العمال، وبالتالي رفع تكلفة الإنتاج التي يتحملها المستهلك.

وتابعت "وول ستريت جورنال" أن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي يحاولون تجنب تخفيف سياسة التشديد النقدي بصورة يمكن أن تكون مفرطة أو مبكرة جدا حتى لا يؤدي ذلك إلى تبديد المكاسب الأخيرة في خفض التضخم، مضيعة أنهم في نفس الوقت لا يريدون ترك أسعار الفائدة عند مستويات تؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وتسبب انكماشاً خطيراً. إلا أن باول ذكر أنه مع استمرار التقدم في محاربة التضخم وتخفيف ضيق سوق العمل، فإن خطري الإفراط في سياسة التشديد النقدي والتفريط بانتهاج سياسة تيسير نقدي بصورة سابقة لأوانها تتجه نحو توازن أفضل.

ولفتت الصحيفة إلى أن بعض المحللين أشاروا إلى أن النمو القوي وعملية التوظيف النشطة خلال العام الماضي هي دليل على أن السياسة النقدية ليست مقيدة بالصورة الكافية، لكن باول قال إنه لا يتفق مع هذه الآراء. وأوضح رئيس مجلس البنك المركزي أن تعافي سلاسل التوريد، فضلا عن تدفق العمال إلى سوق العمل العام الماضي، بما في ذلك زيادة الهجرة، يمكن أن يفسر سبب توسع الاقتصاد بمعدل أسرع بكثير مما توقعه الاقتصاديون.

خطة مطروحة على الطاولة: من جانبها، نقلت وكالة "بلومبيرغ" الاقتصادية للأنباء عن كاثي بوستيانسيك، كبيرة الاقتصاديين في شركة "نيشن وايد انشورانس"، أنه يبدو أن باول ما زال متساهلاً، لأن القفزة في التضخم في وقت سابق من هذا العام قد تكون مجرد إشارة وليست اتجاهاً جديداً. وأضافت الخبيرة الاقتصادية أن "تصريحات رئيس مجلس البنك المركزي تدعم النظرة التي مفادها أن تخفيض سعر الفائدة في يونيو المقبل مطروح على الطاولة، ولكننا بحاجة إلى رؤية تراجع في قراءات التضخم بدءاً من قراءات مارس الماضي." إلى ذلك، ذكرت "فايننشال تايمز" البريطانية أن تعليقات رئيس مجلس البنك المركزي الأميركي تتوافق مع آراء مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي الآخرين الذين أشاروا مؤخراً إلى أن البنك المركزي ليس في عجلة من أمره لخفض أسعار الفائدة، مما يقلل من احتمالية اتخاذ خطوة أولى في الاجتماعات القليلة المقبلة. لكنهم ما زالوا يتركون المجال أمام بنك الاحتياطي الفيدرالي لبدء خفض أسعار الفائدة في النصف

الثاني من عام 2024 . وتابعت الصحيفة أن باول شدد على أهمية استقلال البنك المركزي للسماح له بوضع سياسة خالية من المسائل السياسية "قصيرة المدى"، مضيفاً أن رسالته قد تكون ذات أهمية خاصة، حيث يشهد هذا العام السباق الانتخابي الرئاسي الذي يضع الرئيس الأميركي جو بايدن في مواجهة دونالد ترامب.

وأعلن باول أيضاً أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيطلق هذا العام مراجعة جديدة لإطار سياسته النقدية، التي توجه قرارات أسعار الفائدة، بعد اكتمال المراجعة الأخيرة في عام 2020 في ذروة جائحة كورونا. واختتمت "فايننشال تايمز" قائلة: "إن المراجعة التي من المتوقع أن تستمر حوالى عام تتوافق تقريباً مع خطط البنك المركزي لتحديث الوثيقة كل خمس سنوات." (قنا، العربي الجديد)

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8>

%AF%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-

%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87-%D9%86%D8%AD%D9%88-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-

%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%8A

4 - تراجع التضخم في منطقة اليورو يعزز احتمالات خفض الفائدة

03 ابريل 2024

توقعات ببدء المركزي الأوروبي خفض الفائدة في يونيو المقبل (فرانس برس)

تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو على غير المتوقع في مارس/ آذار الماضي، في تطور من شأنه أن يعزز قدرة البنك المركزي الأوروبي على البدء في خفض أسعار الفائدة من مستويات مرتفعة غير مسبوقة. وتباطأ نمو أسعار المستهلكين في الدول العشرين التي تستخدم عملة اليورو إلى 2.4 بالمائة في مارس/ آذار من 2.6 بالمائة في الشهر السابق، مخالفاً التوقعات بثبات معدل النمو بعد أن ساهمت أسعار المواد الغذائية والطاقة والمنتجات الصناعية في الانخفاض .

5 - الديون تهدد الاقتصاد الأميركي: الفائدة المرتفعة وتآكل مكانة الدولار

لندن، العربي الجديد، 02 ابريل 2024

نسبة الدين سوف ترتفع إلى 123% إلى الناتج المحلي الإجمالي الأميركي عام

(Getty)2034

حذر مكتب الميزانية في الكونغرس في أحدث توقعاته من أن الدين العام الأميركي سيرتفع من 97% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023 إلى 116% بحلول عام 2034، وهي نسبة أعلى حتى مما كانت عليه في الحرب العالمية الثانية . ورجحت وكالة "بلومبيرغ" في تقرير موسع لها بعد إجراء مليون محاكاة عن مستقبل الدين العام الأميركي أن تكون التوقعات الفعلية أسوأ مما هو معلن.

ووصفت الوكالة توقعات الكونغرس الصادرة في وقت سابق من العام الجاري بأنها "وردية"، مشيرة إلى أنه وفقاً لأسعار الفائدة الحالية فإن نسبة الدين سوف ترتفع إلى 123% إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2034 .

وبافتراض استمرار التخفيضات الضريبية التي أقرها الرئيس السابق دونالد ترامب، فإن النسبة سوف ترتفع بصورة أكبر.

سيناريوهات الدين العام الأميركي

وعبر عمليات المحاكاة التي قامت بها "بلومبيرغ" فإنها وضعت عدداً من السيناريوهات التي يمكن أن يصل إليها الدين العام الأميركي وفق عدد من المحددات . وأشارت إلى أن عمليات المحاكاة أظهرت نطاقاً من عدم اليقين حول توقعات البنك المركزي لتوقعات الديون، حيث إن 88% من عمليات المحاكاة وصلت إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي تسير على خطى الزيادة على مدى العقد المقبل.

تقوم خطة إدارة بايدن على رفع الفائدة لمواجهة التضخم وهو ما يؤدي إلى رفع الديون، وفي مقابل ذلك تعمل على فرض زيادات ضريبية على الشركات والأثرياء بما يضمن الاستدامة المالية والتحكم في تكاليف خدمة الديون.

المشكلة وفقاً للوكالة أن تنفيذ مثل هذه الخطة سيتطلب اتخاذ إجراء من الكونغرس المنقسم بشدة على أسس حزبية، إذ يريد الجمهوريون الذين يسيطرون على مجلس

النواب، تخفيضات كبيرة في الإنفاق لخفض العجز المتضخم، دون تحديد ما سيخفضونه بالضبط .

ويقول الديمقراطيون الذين يسيطرون على مجلس الشيوخ، إن الإنفاق لا يساهم كثيراً في أي تدهور في القدرة على تحمل الديون، إذ إن التوازن بين أسعار الفائدة وعائدات الضرائب من العوامل الرئيسية لذلك .

وتوقعت الوكالة أن الأمر قد يتطلب حدوث أزمة مالية كما في بلدان أخرى للتوصل إلى اتفاق، مثل تدهور سوق سندات الخزنة نتيجة لخفض التصنيف الائتماني السيادي للولايات المتحدة، أو الذعر بشأن إفلاس صناديق الرعاية الصحية أو الضمان الاجتماعي أو خسارتها.

وأشارت إلى أن ما حدث الصيف الماضي بعد خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة وارتفاع عائدات أذون الخزنة إلى مستوى قياسي قدم نموذجاً مصغراً لبداية الأزمة، في حين أن شكل النهاية حدث في بريطانيا، حيث أدت سياسات ليزا تراس بشأن التخفيضات الضريبية غير الممولة إلى حالة من الفوضى دفعت بنك إنكلترا إلى التدخل ثم استقالة تراس .

مكانة الدولار

في ما يتعلق للولايات المتحدة فإن الدور المركزي الذي يلعبه الدولار في التمويل الدولي ومكانته باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة من شأنه أن يقلل من احتمالات حدوث انهيار مماثل . كما أن زعزعة ثقة المستثمرين في ديون خزنة الولايات المتحدة باعتبارها الأصول الآمنة المطلقة، سوف يستغرق الكثير من الوقت .

ولكن ماذا لو تأكلت مكانة الدولار؟ الإجابة هي أن الولايات المتحدة لن تخسر القدرة على الوصول إلى التمويل الرخيص فحسب، بل أيضاً إلى القوة والهيبة العالمية . أيضاً، يثور تساؤل آخر، وهو أن توقعات البنك المركزي الأمريكي ، تقوم على أن خفض معدلات الفائدة مع تراجع التضخم إلى المعدل المرغوب وهو 2% سيؤدي إلى التحكم في معدلات الدين، لكن ماذا عن التخفيضات الضريبية التي أقرها ترامب عام 2017 وستستمر حتى العام 2025؟.

إن استمرار التخفيضات الضريبية في حال عودة ترامب إلى الحكم أو موافقة بايدن على استمرارها، يعني أنها ستكلف الميزانية حوالي 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي كل عام بدءاً من أواخر عشرينيات القرن الحالي.

كما أن مكتب الميزانية يفترض خفض الإنفاق الدفاعي إلى 2.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5% في منتصف ثلاثينيات القرن الحالي، وهو افتراض لا يتناسب مع الحروب المستعرة في العالم والتهديدات الجيوسياسية التي تلوح في الأفق .

وقال وزير الخزانة السابق لورانس سامرز إن التوقعات الأكثر واقعية من شأنها أن تضيف ما لا يقل عن 1% من النفقات الدفاعية وهو ما يرفع مستوى الإنفاق ثم الديون .

توقعات الدين مثيرة للقلق: وفقاً لنماذج المحاكاة التي قامت بها " بلومبيرغ" فإن الدين سيعادل 123% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2034. والديون عند هذا المستوى تعني أن تكاليف الخدمة تصل إلى ما يقرب من 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أكثر من 1.5 مرة مما أنفقته الحكومة الفيدرالية على ميزانية الدفاع في عام 2023، ويمكن مقارنتها بميزانية الضمان الاجتماعي بأكملها.

تستند تلك التوقعات على أن ارتفاع أسعار الفائدة يعني المزيد من ضغط الديون التي يمكن ان ترتفع بمعدلات أكبر من المتوقع، ووفقاً لآراء اقتصاديين رسميين أو مستقلين وخبراء، فإن التوقعات طويلة المدى للدين مثيرة للقلق .

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في وقت سابق من هذا العام إن "الوقت قد حان - أو قد حان في الماضي- للسياسيين للبدء في معالجة المسار غير المستدام للاقتراض."

في حين وصف وزير الخزانة السابق روبرت روبين في يناير/كانون الثاني الماضي، الوضع في الولايات المتحدة بـ"الرهيب" في ما يتعلق بالعجز.

وقال مؤسس شركة سيتاديل كين غريفين، في رسالة إلى مستثمري صناديق التحوط إن الدين الأميركي يشكل "مصدر قلق متزايد لا يمكن التغاضي عنه ."

وحذر الرئيس التنفيذي لشركة بلاك روك لاري فينك، من أن وضع الدين العام الأمريكي أكثر صعوبة.

وقال كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي كينيث روجوف، إن "الحد الأعلى الدقيق للديون غير معروف، وستكون هناك تحديات مع استمرار المستوى في الارتفاع".

وتؤكد الوكالة مقولة روجوف، وهي أن التوقعات لمستقبل الديون غير مؤكدة، فوفقاً لنماذج المحاكاة التي قامت بها، فإنه في أسوأ 5% من النتائج، ستكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2034 أعلى من 139%، وهذا يعني أن نسبة الدين في الولايات المتحدة في عام 2034 ستكون أعلى من تلك التي كانت عليها إيطاليا المعرضة للأزمات في العام الماضي .

إن الوصول إلى مسار مستدام كما طالب باول سوف يتطلب اتخاذ إجراء من جانب الكونغرس، لكن السوابق لا تبشر بذلك، إذ بلغت الخلافات حول الإنفاق الحكومي ذروتها في الصيف الماضي، عندما أدت المواجهة حول سقف الديون إلى دفع الولايات المتحدة إلى حافة التخلف عن السداد. وأدى الوصول إلى اتفاق بصعوبة إلى وقف الفوضى ورفع سقف الدين حتى الأول من يناير/كانون الثاني 2025، مما أدى إلى تأجيل صراع آخر حول الاقتراض إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية .

العالم يتغير : تقوم التوقعات الرسمية على أنه، ما دام الدولار هو العملة الاحتياطية العالمية، فمن الصعب حدوث أزمة ديون أميركية، كما أن المشهد السنوي وغير اللائق لسياسة حافة الهاوية المتمثلة في إغلاق الحكومة لم تترك أثراً يذكر في سوق سندات الخزانة.

لكن من جانب آخر، فإن العالم يتغير، حيث تعمل الصين وغيرها من الأسواق الناشئة على تآكل الدور الذي يلعبه الدولار في فواتير التجارة، والتمويل عبر الحدود، واحتياطيات النقد الأجنبي . كما تقلص حصة المشتريين الأجانب باطراد من سوق سندات الخزانة الأميركية، مما يختبر شهية المشتريين المحليين للأحجام المتزايدة باستمرار من الديون الفيدرالية .

وعلى الرغم من أن الطلب على هذه الأوراق المالية كان مدعوماً مؤخراً بتوقعات قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة، فإن هذه الديناميكية لن تكون موجودة دائماً.

ولاحظ هيربرت شتاين - رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في سبعينيات القرن العشرين - أنه "إذا لم يكن من الممكن أن يستمر شيء ما إلى الأبد، فسوف يتوقف". وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من ترتيب بيتها المالي، فسوف يتأكد رئيس الولايات المتحدة في المستقبل من صحة هذا المبدأ. وإذا تبخرت الثقة في أصول العالم الآمنة، فسوف يعاني الجميع العواقب.

<https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9>

%86-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-
 %D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-
 %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-
 %D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-
 %D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%A9-
 %D9%88%D8%AA%D8%A2%D9%83%D9%84-
 %D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%A9-
 %D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

6 - ارتفاع حجم الدين العام في العالم: تحذير من أزمة مالية عالمية



طلال أبو غزاله، الثلاثاء 2 أبريل 2024 - 11:27

ارتفعت مستويات الدين العام العالمي (الذي يشمل ديون الدول والشركات والأسر) خلال السنوات الأخيرة بشكل خطير وغير مسبوق، لتصل إلى (307) تريليون دولار في الربع الثالث من عام 2023، وهذا يشكل ما نسبته 336% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي العام، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما ينتجه الاقتصاد العالمي. الأسباب وراء هذا الارتفاع الكبير في الدين العام تشمل التكاليف المرتفعة لمكافحة جائحة كورونا خلال السنوات الماضية، والتداول الكبير في السوق المالية، وزيادة الإنفاق الحكومي في العديد من الدول، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات

غير مسبوقه خلال العام الماضي، الذي نما فيه الدين العام العالمي بنحو (10) تريليون دولار.



هذا الارتفاع الكبير في حجم الدين العام يشكل تحديًا كبيرًا للاقتصاد العالمي، فهو يجبر الدول والشركات والأفراد على الحد من الإنفاق والاستثمار، ما يعني تباطؤ النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن هذا الواقع قد يدفع بعض المدينين للتخلف عن السداد، مما يزيد من مخاطر وتداعيات أزمة مالية عالمية، خصوصًا وأن قيمة خدمة هذا الدين تزداد باستمرار، وتصل إلى مستويات مرتفعة جدًا.

ديون الدول هي جزء كبير من الدين العام العالمي، وبحسب بيانات معهد التمويل الدولي، فإن الديون المستحقة على الحكومات بلغت (87.3) تريليون دولار، مما يشكل تهديدًا لكل الدول بما فيها المتقدمة، وسيدفع أكثر من (100) دولة لخفض إنفاقها على البنية التحتية وخدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، لاسيما وأن أكثر من (60%) من الدول المصنفة بأنها ذات دخل منخفض تواجه صعوبات كبيرة في إدارة ديونها.

التحدي الرئيس هو ما إذا كان هناك حلٌّ لمشكلة المديونية العالمية، فرغم جهود الخبراء الاقتصاديين والسياسيين، إلا أن الآفاق تظل غير واضحة. إذا لم يتم اتخاذ إجراءات جادة للتصدي لهذه المشكلة، فإن هناك خطرًا كبيرًا على استقرار النظام المالي العالمي، لاسيما في ظلّ التداعيات الخطيرة للعدوان الصهيوني على قطاع غزة، وما تسبب به هذا العدوان من مخاطر على حركة الشحن في البحر الأحمر؛ أدى إلى ارتفاع كلف الشحن، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بالشركات التي تدعم الكيان الصهيوني.

إن الارتفاع الكبير والمستمر في حجم الدين العام بمثابة إشارة حمراء للعالم، تذكّرنا بضرورة التحكم في الديون وتوجيه الاقتصادات نحو استدامة مالية، يتعين على

الحكومات والمؤسسات الدولية والشركات العمل سوياً لإيجاد حلول مبتكرة لهذه المشكلة المالية المتنامية، قبل أن تؤدي إلى أزمة كبيرة تهدد استقرار العالم.

<https://www.assahifa.com/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8E%D9%91%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AD>

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبوندية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

7 – Ropa potaniała najszybciej od kwartału; wiadomo dlaczego

W mijającym tygodniu ceny ropy naftowej spadły rekordowo. Dynamika okazała się największa od trzech miesięcy. Marka Brent potaniała o 6,2 proc. Jedną z przyczyn jest zmniejszenie napięcia między Izraelem a Hamasem. Ale nie tylko.

Iwona Trusewicz, Publikacja: 04.05.2024 11:23



Foto: Bloomberg

W piątek ceny ropy naftowej na świecie wzrosły w obliczu perspektywy kontynuacji cięć wydobycia przez kraje porozumienia OPEC+.

W piątek ceny ropy naftowej na świecie wzrosły w obliczu perspektywy kontynuacji cięć wydobycia przez kraje porozumienia OPEC+. Jednak w całym kończącym się tygodniu zanotowały największy spadek od trzech miesięcy, podkreśla Reuters.

Drugi sponsor rosyjskiej wojny znów zaczął ją finansować. Po przerwaniu zakupów w marcu, w strachu przed skutkami amerykańskich sankcji, koncerny z Indii, znów przyjmują rosyjskie tankowce. Pod warunkiem, że nie są...rosyjskie.

Ropa zależy od sytuacji w USA

Lipcowe kontrakty terminowe na ropę Brent podrożały o 31 centów do 83,98 dolarów za baryłkę. Czerwcowe amerykańskie kontrakty terminowe na ropę teksąńskiej marki WTI o 26 centów, czyli o 0,3 proc., do 79,21 dolarów za baryłkę. Jednak obie te marki odnotowały w ostatnich miesiącach rekordowe tygodniowe straty: Brent zanotował w ciągu tygodnia potaniała o 6,2 proc., a WTI o 5,6 proc.

Wśród przyczyn tej dynamiki eksperci pytani przez agencję wymieniają obawy o wysoką inflację w Stanach Zjednoczonych, które są największym konsumentem ropy na świecie. W przypadku niskiej inflacji można by się spodziewać pobudzenia wzrostu gospodarczego i w efekcie wzrostu popytu na „czarne złoto”.

Brytyjskie firmy bez skrupułów wykorzystują lukę w brytyjskim prawie i importują rekordowe ilości rosyjskiej rafinowanej ropy przez kraje trzecie: Indie, Chiny i Turcję. Zakupy te przynoszą Kremlowi pięć razy więcej pieniędzy niż przed 2022 r.

Kreml chce wyższej ceny

Inną przyczyną potaniaenia surowca na świecie było także zmniejszenie napięcia geopolitycznego na Bliskim Wschodzie, w szczególności informacja o negocjacjach Izraela z Hamasem.

Przypomnijmy, że na początku ubiegłego tygodnia ceny ropy naftowej spadły, co wynikało ze zmniejszenia ryzyka eskalacji konfliktu na Bliskim Wschodzie. Pod koniec

ubiegłego tygodnia ceny ropy naftowej wykazały umiarkowany wzrost. Było to spowodowane w szczególności wypowiedzią sekretarza skarbu USA Janet Yellen, która wyraziła optymizm, co do wzrostu gospodarczego w USA.

Taniecie ropy jest szczególnie niekorzystne dla rosyjskiego reżimu, dla którego zyski z eksportu surowca dają pieniądze na wywołaną przez Kreml wojnę na Ukrainie. Dlatego Moskwa naciska innych eksporterów z porozumienia OPEC+ do dalszej redukcji podaży. Miałoby to wywindować cenę ropy do ponad 100 dolarów za baryłkę. I choć rosyjska ropa i produkty naftowe jest objęta sankcjami (pułap cenowy) Zachodu, to wciąż znajdują się donatorzy wojennej kasy Kremla, jak Chiny, Indie, Turcja czy ostatnio Brazylia, gotowi płacić za rosyjski surowiec. Koncerny z Rosji sprzedają go z dużymi zniżkami, ale czym wyższa cena na wolnym rynku, tym i Kreml zarabia więcej.

© Licencja na publikację, © ® Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

<https://energia.rp.pl/ropa/art40295741-ropa-potaniała-najszybciej-od-kwartalu-wiadomo->

dlaczego?_gl=1*9rqsbp*_ga*MjM5NzQ3MjAxLjE3MTMyNjIwOTM.*_ga_Q5M7845HMR*MTcxNDkzNDMzMjIyLjE3MTcxNDkzNDM0Ny40NS4wLjA.

ثالثاً - أخبار الاقتصاد السوري: ❖❖❖❖❖

8 - في استطلاع رأي لـ 77 عضواً تدريسياً في كليات الاقتصاد (1-2)

38.9% يصفون الوضع بالسيئ و50% يرون أن الدور "الأبوي" لم يعد صالحاً

زياد غصن | أثير برس، يناير 29، 2024

لم يعد خافياً على أحد، أن البلاد تشهد منذ أسابيع عدة نقاشات متفاوتة المستوى حول ملفات اقتصادية تفرض نفسها حتى على أحاديث المواطنين العاديين، والمهم في الأمر أن هذه النقاشات تجري بمعزل عن أي موقف، وبالتالي ليس هناك موقف مسبق حيال أي من العناوين، ويراد الترويج له.

وما دامت معظم النقاشات تتركز على الملف الاقتصادي، فإن كليات الاقتصاد في الجامعات السورية يفترض أن يكون لها الحضور الأهم باعتبارها تمثل "حاضنة" للأفكار الاقتصادية، سواء تلك التي تحلل وتشرح الواقع أو تلك التي تقدم مقترحات الحلول والخلص، ومن هنا جاءت فكرة استطلاع رأي أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الاقتصاد في جامعات دمشق، حلب، وتشيرين للوقوف على وجهة نظرهم من الملفات والعناوين المطروحة للنقاش ولغايات علمية بحتة، وقد أثمرت هذه الخطوة، وبفضل تعاون وزير التعليم العالي وعمداء كليات الاقتصاد في الجامعات المذكورة، عن استطلاع رأي حوالي 72 مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ جامعي وخمسة طلاب دراسات عليا، وسوف يتم نشر أبرز النتائج بالتعاون مع موقع "أثير برس" على حلقتين.

الأسباب الداخلية:

في إجاباتهم على السؤال الأول المتعلق بتقييم للوضع الاقتصادي السائد في البلاد حالياً، اعتبر 41.5% من المستطلع آرائهم في كليات الاقتصاد المذكورة أن الوضع سيء جداً، و38.9% وصفوه بالسيئ، فيما قال 11.6% إنه مقبول، لكن اللافت في الإجابات أن هناك 2.5% وصفوا الوضع بالجيد مقابل 1.2% لم يجيبوا على هذا السؤال.

النسب ليست مفاجئة، لاسيما وأن هناك اعتراف رسمي صريح بصعوبة الوضع الاقتصادي، إنما عندما تصف النسبة الأكبر من أساتذة كليات الاقتصاد الوضع بالسيئ جداً فهذا يعني أن البلاد مجبرة على اتخاذ قرار بالتغيير على ثلاثة مستويات رئيسية:

عقلية التفكير في مقارنة صناعة القرار الاقتصادي، السياسات المتبعة في إدارة الشأن الاقتصادي، وتلقائياً الشخصيات الفاعلة.

وتتضح أهمية هذا التغيير مع الإجابات التي خلص إليها الاستبيان من السؤال الثاني، والذي حاول تحديد نسبة مساهمة العوامل الداخلية في الوضع الاقتصادي الحالي، فكان رأي النسبة الأكبر 45.4% أن نسبة مساهمة تلك العوامل تتراوح بين 50-75%، أما النسبة الثانية والتي بلغت حوالي 33.7% فهي تعتقد أن مساهمة العوامل الداخلية تتراوح بين 25-50%، وثالثاً جاءت شريحة نسبتها 11.6% وترى أن تلك المساهمة تتراوح ما بين 10-25%، لكن هناك من قال إن العوامل الداخلية أثرت بين 75-100% على الوضع الاقتصادي الحالي، وهؤلاء كانت نسبتهم حوالي 5.1%، في حين أن 1.2% لم يجيبوا على هذا السؤال.

وحاولنا عبر السؤال الثالث الوقوف على الأسباب الحقيقية لتدهور الوضع الاقتصادي خلال السنوات الماضية ونسبة مساهمة كل منها مع ترتيبها، وخلصت النتائج إلى أن السبب الأول يكمن في تدمير القاعدة الإنتاجية بفعل الحرب التي تعرضت لها البلاد، ونسبة من وضع هذا السبب في المرتبة الأولى كانت حوالي 41.5% من المبحوثين، في حين أن 22% اعتبروا أن السبب الأول يكمن في شيوع أشكال جديدة من الفساد، وبنسبة أقل 15.5% حملوا العقوبات الغربية وتداعياتها المختلفة المسؤولية الأولى، مقابل 11.6% كانت قناعتهم أن السياسات والإجراءات الاقتصادية الحكومية هي المسبب الأول لما حصل من تدهور اقتصادي، و فقط هناك 6.4% ردوا الأمر إلى تأثيرات الحروب والنزاعات الدولية.

إذاً.. هل التوجه إلى معالجة الأسباب الداخلية تلك سيكون كفيلاً بتحسين الأوضاع الاقتصادية؟ مثل هذا السؤال قد تبدو إجابته محسومة، خاصة وأنا استخدمنا كلمة تحسين وليس تجاوز أو إنهاء، لكن يبقى من المهم الوقوف على نسبة المؤيدين لذلك، تخلص النتائج المستخلصة من الاستبيان إلى أن 59.1% من المبحوثين يؤيدون فرضية أن معالجة الأسباب الداخلية من شأنه تحسين الأوضاع الاقتصادية، لا بل إن 18.1% وافقوا بشدة على ذلك، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن 11.6% اختاروا الموقف

الوسط، في حين أن نسبة من لم يوافقوا على ذلك لم تتجاوز 1.2% ومن لم يوافقوا بشدة 2.5%، إضافة إلى أن حوالي 6.4% لم يجيبوا على هذا السؤال.

يلاحظ أنه رغم اختلاف ترتيب مسؤولية الأسباب المذكورة عن التدهور الاقتصادي، إلا أن الجميع متفق على أن تلك الأسباب هي التي تتحمل المسؤولية مجتمعة، وتالياً فإن البدء بمعالجة الأسباب الداخلية يجب أن يشمل كل ما سبق، وإن كان المبحوثين لديهم أولويات، فالخطوة الأولى يجب أن تبدأ بنظر 36.3% من توسيع دائرة مكافحة الفساد والمحاسبة، لكن هناك من قال بأولوية اعتماد سياسات اقتصادية جديدة تهدف فعلاً إلى زيادة الإنتاج، وهؤلاء شكلت نسبتهم حوالي 28.5% من المبحوثين، بينما أولوية 11.6% هي لضبط سعر الصرف، أما 7.7% فقد اعتبروا أن الخطوة الأولى تتمثل في ضرورة إعادة النظر بدور الدولة في جميع المجالات بما فيها الدعم، و 5.1% طالبوا بالتشدد في اختيار شاغلي المناصب الحكومية معتبرين ذلك أولوية تسهم في تحقيق ما سبق.

ومن الأولويات الأخرى في معالجة الأسباب الداخلية للوضع الاقتصادي اتخاذ قرارات جريئة حيال إصلاح القطاع العام، ونسبة مؤيدي هذا الطرح كأولوية تتقدم على ما سواها بلغت حوالي 3.8%، وكذلك ضرورة العمل على وقف الإجراءات الداخلية التي تنشر الخوف والقلق في قطاع الأعمال ونسبة من اختاروا ذلك 2.5%.

الدور "الأبوي": بغض النظر عن رأي البعض بالمصطلح ودقته العلمية وما شهدته السنوات الثلاث الماضية من تغيرات مناقضة له، إلا أن الحديث الطاعي اليوم يتعلق بمدى صلاحية استمرار الدولة القيام بدور يجعلها معنية بالتدخل المباشر في جميع القطاعات والمجالات، وبالصورة نفسها التي رافقت نشأة ذلك الدور قبل ستة عقود من الزمن، والمثير للاهتمام في نتائج استطلاعنا هذا أن 46.7% لا يزالون يعتقدون أن الدور "الأبوي" للدولة لا يزال صالحاً، في حين أن النسبة الأكبر، والبالغة حوالي 50.6% هم على قناعة أن هذا الدور لم يعد صالحاً، ويرأي 58.4% من مؤيدي فرضية انتفاء صلاحية الدور "الأبوي" فإن الدولة مطالببة في المقام الأول، وعضواً عن الدور التقليدي، بوضع تشريعات وقوانين تضمن حرية العمل والاستثمار، تقديم الدعم المباشر للقطاعات الإنتاجية ونسبة مؤيدو هذا الطرح 24.6%، فيما صوت

5.1% لخيار حصر حضور الدولة في بعض الميادين الاستراتيجية (القمح- الطاقة- النفط..). مقابل 3.8% لا يزالون متمسكين بالإبقاء على حضور الدولة الاستثماري في كل القطاعات الاقتصادية. واللافت في إجابات البعض ممن لا يعتقدون بصلاحيّة الدور "الأبوي" أنهم يؤيدون الإبقاء على سياسة الدعم الاجتماعي بشكلها الحالي، وهؤلاء بلغت نسبتهم حوالي 2.5%، وهي نسبة مساوية لمن قال إن المطلوب من الدولة كأولوية اليوم يتمثل في العمل على تأسيس منظومة للحماية الاجتماعية، و فقط 1.2% أيدوا خيار تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لتصدير المنتجات السورية.

ماذا يمكن أن نستنتج من هذه النسب؟

- أن هناك شريحة ليست قليلة من أعضاء الهيئة التدريسية لكليات الاقتصاد في الجامعات الثلاث لاتزال على قناعة بصلاحيّة الدور الأبوي للدولة، وهذا سببه إما الخوف من تداعيات تغيير أو تعديل ذلك الدور في ضوء التجارب الحكومية الفاشلة والظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد، أو لأن أفراد هذه الشريحة يؤيدون استمرار الدولة بدورها المعتاد لكن بآليات جديدة، أو لأن بعض المبحوثين ليسوا راغبين بمعارضة ما يمكن تسميته بالمزج الشعبي.

- النسبة الأكبر تؤكد استحالة استمرار الدولة القيام بالدور نفسه، فعوضاً عن تدخل الدولة عبر الشكل المعتاد والمتمثل في امتلاكها لمؤسسات ولشركات لتقديم خدمة وإنتاج سلعة، ويتبين لاحقاً أنها بتكلفة مرتفعة وخاسرة ومصدراً للهدر والفساد، فإن الأفضل والأوفر أن تحصر الدولة تدخلها بالتنظيم والإشراف وتوفير ظروف المنافسة والعمل العادلة واللائقة.

- الحاجة إلى مزيد من النقاش العلمي والمجتمعي حول الواقع الاقتصادي وآفاقه المستقبلية والسيناريوهات التي تنتظره، وملف الدعم الحكومي والأشكال المفترض أن يتوجه إليها تحقيقاً للأهداف والغايات المحددة له.

<https://www.athrpress.com/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D8%B5%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%84%D9%80-77-%D8%B9/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF>

9 - م ع ك مدونة العملات، من تاريخ النقود المعدنية السورية
مجموعة مقتنيات الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
• سورية، الجمهورية العربية السورية، 1961 - 2018، 50 قرش



معلومات:

سورية	البلد
50 قرش	القيمة
1979 - 1979	السنة
الجمهورية العربية السورية (1961 - 2018)	الفترة
نوع القطع النقدية العملات المتداولة	نوع القطع النقدية
نحاس - نيكل	التركيب
مسكوك	نوع الحافة
دائري	الشكل
ميدالية 0 درجة	المحاذاة
5	الوزن (غرام)
23.4	القطر (مم)
1.5	السك (مم)
	وجه العملة:

شعار النبالة - 1979 1979 الجمهورية العربية السورية



الوجه الآخر:



<https://ar.ucoin.net/coin/syria-50-piastres-1979/?tid=26252>

10 - مصرف سوري خاص يعلن مؤشرات تبشّر بأفق اقتصادي جديد..
والرئيس التنفيذي يدفع بجرعة تفاؤل في عمق الاقتصاد السوري

خاص - الخبير السوري: آخر تحديث 06-02-2024



= المصرف الدولي للتجارة والتمويل يحقق 34.2 مليار أرباحاً صافية في العام

2023

=الجيلاتي: نمو كبير في حجم الإيداعات وسيتم توزيع أسهماً مجانية بقيمة

10.5مليار ليرة. وخطوات مديدة على مستوى التحول الرقمي



برز المصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال الأعوام القليلة الماضية، كأحد أهم البنوك الخاصة التي حققت حضوراً في السوق المصرفية السورية، وتالياً في منظومة الاقتصاد المحلي، من خلال سلّة منتجات مصرفية تلامس احتياجات المتعاملين والسوق والاقتصاد عموماً، وفق تراتبية أولويات ذات منطلق تنموي حقيقي.

والواقع أنه ومنذ انطلاقة في العام 2004 كمصرف خاص في سورية، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل يرفع شعار السعي لخدمه عملائه، وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية، بما فيه العمل على تعظيم حقوق مساهميه، وهي الحيثية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنجاحات المصرف في أدائه الفعلي والعملي.

وقد كانت نتائج أعمال المصرف في نهاية العام 2023 وفقاً لبياناته المالية المنشورة خير دليل، على الديناميكية الجديدة لأداء المصرف التي أثمرت نتائج لافتة، هي ما قادنا لإجراء هذا الحوار مع الرئيس التنفيذي للمصرف الأستاذ فادي الجليلاتي.

بالأرقام والمؤشرات
أستاذ فادي. كيف تنظرون إلى حصيلة جهود عمل المصرف في ضوء النتائج المالية التي حققها في العام 2023؟

= لقد حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنهاية العام 2023 أرباحاً صافية بعد الضريبة وصلت إلى /34.2/ مليار ليرة سورية، وذلك "بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنوي"، مقارنةً بأرباح صافية بلغت /7.2/ مليار ليرة سورية في نهاية العام السابق 2022.

وهي بالكامل أرباح تشغيلية ناجمة عن الأنشطة والخدمات المصرفية الفعلية التي قام بها المصرف.

كما حقق المصرف نمواً في إجمالي الموجودات بنسبة بلغت 233.39% ليصبح رصيد إجمالي الموجودات بنهاية العام ما قيمته /2,182/ مليار ليرة سورية، في حين ارتفعت حقوق الملكية لمساهمي المصرف بنسبة 312.12% لتبلغ /635/ مليار ليرة سورية بنهاية العام 2023.

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للمصرف بنسبة 216.98% ليبلغ /66.3/ مليار ليرة سورية "بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنوي"، مقارنةً بـ /20.9/ مليار ليرة سورية في نهاية العام السابق 2022.

وتأتي هذه الأرقام كنتيجة لكفاءة التشغيل وتعزيز الإيرادات من التسهيلات الائتمانية والتوظيفات مع العمل على ترشيد النفقات والمصاريف وخصوصاً في ضوء ارتفاع التكاليف التشغيلية.

أسهم مجانية

• تبدو النتائج رائعة مقارنة مع العام الماضي هل سيتم توزيع أرباح للمساهمين؟
=وافق مجلس الإدارة على رفع مقترح للهيئة العامة للمساهمين باجتماعها القادم لتوزيع أسهم مجانية بقيمة 10,500,000,000 ل.س أي بنسبة 100% من رأس

المال ليصبح رأسمال المصرف ٢١ مليار ليرة سورية وفي حال إقرار الزيادة المقترحة ستكون حينها هذه الزيادة الثانية على رأسمال المصرف خلال عامين متتالين، حيث تمت زيادة رأسمال المصرف خلال عام ٢٠٢٣ من ٨.٤ مليار الى ١٠.٥ مليار أي بنسبة زيادة وقدرها ٢٥٪.. وكل ذلك بما يعزز من متانة المركز المالي للمصرف ويعظم العائد للمساهمين.

إيداعات

•أستاذ فادي. ماذا عن إيداعات العملاء ومعايير مستويات السيولة بالمصرف؟
=لقد ارتفعت إيداعات العملاء بالليرة السورية عن بداية العام بنسبة نمو بلغت 49.67% حيث بلغت بنهاية الفترة 2023-12-31 ما قيمته 148.9/ مليار ليرة سورية، كذلك حافظ المصرف على قاعدة متينة لرأس المال حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 58.49% وبما يتجاوز الحد الأدنى المفروض والبالغ 8% من قبل السلطات الرقابية، أما عن السيولة فقد حافظ المصرف على مستويات مرتفعة للسيولة بالليرة السورية حيث بلغت نسبة السيولة بنهاية الفترة 75.08% وبما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب بواقع 20% حسب تعليمات مصرف سورية المركزي.

نمو ربحية الأسهم

•نعلم أن أسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل اسهمه مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية... ماذا عن وضع السهم وحركة تداوله في السوق؟
=بلغت القيمة السوقية لسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل في 2023 ما قيمته 3492.72 ليرة سورية مقابل 1720.39 ليرة سورية كما في العام السابق 2022 أي بنسبة زيادة وقدرها 103.02% في حين بلغت ربحية سهم المصرف بواقع 4,582.67 ل.س أي بزيادة بنسبة وقدرها 1517% عن العام الماضي، ومع استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنوي. ترتفع ربحية سهم المصرف بنهاية العام 2023 بنسبة 373.46% مقارنة بالعام السابق 2022 لتبلغ 325.44 ليرة سورية مما يعكس القيمة الحقيقية لنتائج المصرف بالنسبة إلى السادة المساهمين.

توسّع

• من المعروف عن المصرف اتباعه سياسة توسعية عبر شبكة فروع الممتدة على مساحة الوطن... لو سمحت دعنا نتحدث عن هذه الإستراتيجية؟
= لدى المصرف إستراتيجية فيما يخص الانتشار الجغرافي لفروعه، حيث تم العمل على إعادة النظر بتموضع الفروع القائمة لتحقيق الجدوى من شبكة الفروع، كما تم العمل خلال العام 2023 على افتتاح فرع جديد للمصرف في محافظة طرطوس ليكون للمصرف فرعين، وبما يتيح خدمة عملاء المصرف في محافظة طرطوس بالشكل الأمثل في ضوء حجم العمل، مع التأكيد على التوجه نحو تعزيز مكانة المصرف في السوق المصرفي وبشكل يهدف إلى تقديم كافة الخدمات المصرفية على نطاق واسع وشامل، وبما يغطي كافة المحافظات السورية من خلال وجود /19/ فرع عامل منتشرة في معظم المحافظات السورية.

أثر إستراتيجي

• برأيكم كيف تساعد هذه الإستراتيجية في دعم الاقتصاد الوطني. بما أنها حققت مصالحو البنك بكفاءة عالية؟

= تواجد المصرف على كامل المساحة الجغرافية يساعدنا في تلبية احتياجات كل القطاعات والفعاليات الاقتصادية وخلال العام 2023 قام المصرف بمنح تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة وموجهة بشكل رئيسي نحو القطاعات الإنتاجية وعلى الأخص الصناعية منها، وقد تركزت في قطاع الصناعات الدوائية والمعدنية والنسيجية، في حين قد تجاوزت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية 50% من إجمالي محفظة التسهيلات.، كما تم توسيع خدمة قروض التجزئة من خلال منح قروض الطاقة المتجددة والقروض التمويلية للأطباء والصيداللة، إضافة إلى تقديم القروض الاستهلاكية لأعضاء النقابات المهنية بأسعار فائدة تنافسية وأقساط مريحة.

خدمات التحول رقمي

• ينظر التقنيون والمتابعون إلى تطبيق “دولي” الخاص بالمصرف على أنه من أحدث التطبيقات في القطاع المصرفي السوري... أين وصل المصرف في مجال التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية؟

=على صعيد التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية... قام المصرف بتطوير خدماته، حيث أطلق خدمة فتح الحساب الإلكتروني Mini KYC ، مما يتيح للعملاء إمكانية فتح الحساب بإجراءات مبسطة مجاناً ومن أي مكان وبأي وقت، وبالتالي أيضاً إتاحة عمليات الدفع الإلكتروني، إضافة لتفعيل خدمة التحويل الإلكتروني بين المصارف عن طريق نظام المقاصة الإلكترونية SYGS من خلال تطبيق دولي موبايل، كما تم توسيع "خدمة سداد" عن طريق نقاط البيع حيث بلغ عدد الأجهزة المنتشرة في العديد من الفعاليات والأنشطة وعلى مستوى كافة محافظات القطر ما يزيد عن 510/ جهاز، إضافة إلى خدمة رمز الاستجابة السريعة QR Code لتسهيل عمليات البيع والشراء من الفعاليات التجارية.

كما أصبح بإمكان العملاء سداد أقساط المكتتبين المخصصين بالسكن الشبائي والعمالي لدى المؤسسة العامة للإسكان ورسوم جواز السفر واقساط الرسوم الجامعية لدى العديد من الجامعات وخدمات الأحوال المدنية لتضاف إلى عمليات سداد فواتير الهاتف والكهرباء والمياه وكافة الجهات المشمولة بالدفع عن طريق الشركة السورية للمدفوعات، إضافة لذلك فقد تم إطلاق خدمة تسديد قيمة المشتقات النفطية بسقف 3 مليار ليرة سورية للمنشآت الصناعية.

رسالة طمأنة وتفاؤل: •أستاذ فادي... ماهي الرسالة التي ترغب بإيصالها للمواطن ولأصحاب المشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة..

=إن القطاع المصرفي السوري قطاع قوي ومتين وله دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية، وأدعو كافة الصناعيين وأصحاب الفعاليات والمشاريع الاقتصادية للاستفادة من التسهيلات والقروض التي يقدمها المصرف الدولي للتجارة والتمويل لتلبية الاحتياجات التمويلية لمشاريعهم، وطبعاً المصرف الدولي للتجارة والتمويل هو من المصارف الرائدة التي أسهمت وتساهم في عمليات تمويل المشاريع الحيوية والمصرف لديه استراتيجية ثابتة ترمي للتطور المستمر ليكون المصرف الأول الذي يلبي طموحات عملائه ويسعى لتقديم أحدث الخدمات والمنتجات المصرفية لاسيما فيما يتعلق بالإنفاذ المالي والتحول الرقمي.

<https://syrianexpert.net/?p=76645>

11 - هذا ما حدث مع الأستاذة الجامعية نهلة عيسى، ومن أجل ماذا؟

لنتقاضى راتبها فقط.

عسى أن يمر المنشور على وزارة التنمية الإدارية و"مساراتها الزمنية"
نهلة عيسى

قبل ما روح نام: السيد رئيس مجلس الوزراء: قبل عدة أيام خاطبك الصديق الإعلامي زياد غصن متسائلاً باعتبارك رأس الهرم التنفيذي بالبلاد بماذا يخبر جاره أبو ابراهيم العامل الصابر الأجير الذي يقف كل يوم على ناصية الشارع من الصباح وحتى المغرب بانتظار أن يصل الدعم إلى مستحقه، لعله يحفظ بقايا كرامة تهدر كل يوم في زوايا زوايا بلادنا الحزينة!؟

واليوم اخاطبك لاخبرك أن معظم السوريين هم أبو ابراهيم، كراماتهم وقوتهم مسروق أمام الأقران، والكايزات، ومعتدي الغاز، والدوائر الحكومية، ومراكز البريد، ويتحملون ما لا يطيقه البشر للحصول على أبسط حقوقهم، بل يدفعون الأتاوات من مالهم وكراماتهم لأجل الحصول على بعض هذه الحقوق، لأن لا أحد يحاسب أو يعاقب من ينتهك كرامتنا، لدرجة أن المهانة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من طقوس أيامنا، يتقبلها معظمنا مضطراً لتفادي غضب وحرر وشتائم موظفيكم في حال قرر الواحد منا أن يتساءل عن السبب المانع لحصوله على أقل حقوقه!؟

هل تريد مثلاً: منذ عدة أيام كنت في بلدة في ريف حمص الغربي، وأردت أن أقبض راتبي مثلي مثل كل الناس، وأظن ذلك أدنى الحقوق فراجعت مركز البريد في البلدة لذلك، وليتني لم أفعل لأن مديرة المركز رفضت تقبضي بحجة أن الجهاز خارج الخدمة، وعندما وجهت لها السؤال أكثر من مرة: هل يمكن أن أقبض بالهوية، ردت علي: " خالتي الجهاز منزوع"، ورغم تكراري للسؤال كان الجواب واحد كالروبوت " خالتي الجهاز منزوع" فرددت عليها: أنا لست خالتك ولا خالة غيرك أنا أريد قبض راتبي، ولكن عيب!!

خرجت خاوية اليدين لاكلم الرائع المدير العام للبنك العقاري د. مدين علي للتساؤل لماذا يبقى الجهاز عاطل عن العمل في بلدة كبيرة مثل هذه، وكيف ستقبض الناس

رواتبها ما دامت الحاكمة بأمر الله ترفض التقبيض بالهوية رغم أن ذلك متاح في كل البنوك والمصارف والمراكز البريدية في البلد؟ وكعادة الدكتور مدين استجاب لسؤالي فوراً وأجرى تحقيقاً أسفر عن نتيجة تؤكد أن الجهاز بخير، وأن القصة وما فيها أن السيدة مديرة المركز لم تكلف نفسها عناء النزول الى البنك العقاري في حمص، أو أي مكتبة لا تبعد سوى أمتار عنها في البلدة لشراء ورق طباعة قيمته ٧٠٠٠ آلاف ل.س فقط يوضع في الجهاز للحصول على وصل، واستعاضت عن ذلك بقفل الجهاز وليذهب من يريد القبض إلى الجحيم أو إلى المكان الذي اشتكى له ليقبض كما أخبرتني في اليوم الثاني فور دخولي المكان ظناً مني أن الموضوع قد تم حله، إذ عاجلتني عندما سألتها: هل تم اصلاح الجهاز؟ اذهبي واقبضي من عند من اشتكيت لهم، مما يعني أنها تعرف أن لا أحد سيعاقبها أو يسألها ماذا فعلت!؟

وعندما قلت لها: أنا هنا وأريد أن اقبض راتبي من هنا، عادت لنغمة " خالتي الجهاز منزوع!!" رغم أنها تعرف من أنا، وعندما قلت لها: أنا لست خالك ولا خالة غيرك أنا صاحبة حق وأريد أن اقبض راتبي، ردت بجرأة: كنت عم احترمك، وانت غير محترمة.. فما رأيك!!؟؟

طبعا غادرت دون أن أقبض، ولم استطع التداني لمستواها لأرد عليها، والسيدة تدعي أن غضبي عليها سببه أنها قالت لي يا خالتي!!؟؟ ورغم أن هذه الطريقة في الخطاب في أماكن الخدمة العامة ليست طريقة خطاب صائبة ولا لائقة، ولكنها لغة باتت سائدة في كل مكان في بلادنا، وبالتأكيد أنا أكبر بكثير من التوقف عند هكذا صفات، فلتقل ما تشاء شرط أن تؤدي عملها بأمانة واحترام.

أنا لا أريد أن أقبض، أنا أريد الثأر لكرامتي، أريد أن تعاقب هذه السيدة وامثالها على ما يفعلونه بنا في كل مكان ندخله في الدوائر الحكومية حيث يقتص من مالنا رشاوى اجبارية ومن كراماتنا، ومن وقتنا باعتبارنا لا حول لنا ولا قوة!!؟؟

أين الاصلاح الإداري الذي تتحدث به الحكومة منذ سنوات، أين الشخص المناسب في المكان المناسب، أين الحفاظ على كراماتنا على الأقل ما دامت لقمتنا الحاف بالمنية والتعبير، وإذا كانت دكتورة جامعية معرضة لكل هذه المهانة فما حال بقية البسطاء من الناس!؟

في قانون الخدمة العامة أن يخطئ العميل أمر عادي، أما أن يخطئ مقدم الخدمة فهذا أمر جلل، وما جرى معي مجرد مثال لما يحدث كل ثانية مع معظم الناس في بلادنا الحزينة.

السيد رئيس مجلس الوزراء: حقي عندك وأنتظر أن يعود لي، فهذا واجبك تجاهي وتجاه كل سوري وفي مقدمتهم أبو ابراهيم، أم ترانا كالعادة يجب أن نقابل الرئيس لنصل إلى أدنى حقوقنا، وتعرف أي سأفعل إن احتاج الأمر، أنتظر ردك.
منقول من صفحة د. ريماء الحكيم: من صفحة الصديق فراس القاضي

12 - الرئيس الأسد يصدر قانوناً خاصاً بإحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة



دمشق-سانا، 14-02-2024

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم (3) الخاص بإحداث وحوكمة وإدارة الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة.

ويهدف القانون إلى الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي، من خلال تنظيم إحداث الشركات المساهمة العمومية والشركات المساهمة العمومية القابضة والشركات المشتركة، التي تدخل فيها الدولة ممثلة بالخزينة العامة أو المؤسسات والشركات العامة في ملكية أو إدارة تلك الشركات، مع الأخذ في الحسبان معايير الحوكمة، وذلك ضماناً لتحقيق الكفاءة الإدارية والاقتصادية.

ولا يغفل القانون تنظيم إدارة أموال الدولة الخاصة لدى الشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة عن طريق ممثلي الدولة في الهيئات العامة للشركات، ويكون مجلس الإدارة في الشركة مسؤولاً أمام الهيئة العامة مع إعطائه سلطات واسعة في عمله وإخضاعه لقواعد حوكمة الشركات.

وفيما يلي النص الكامل للقانون:

القانون رقم: (3)

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور.

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 12-7-1445 هجري

الموافق 24-1-2024 ميلادي.

يصدر ما يلي:

الفصل الأول

التعريفات والأهداف

المادة 1-

يقصد بالعبارات الآتية، في معرض تطبيق هذا القانون، المعنى المبين إلى جانب

كل منها:

المؤسسة العامة:	شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي والإدارة؛ ويشترك في تنمية الاقتصاد الوطني ويمارس عملاً ذا طابع اقتصادي بنشاطه المباشر أو بالإشراف على عدد من الشركات العامة والمنشآت العامة ذات الأغراض المتماثلة أو المتكاملة والتنسيق فيما بينها.
الشركة العام	شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي والإدارة؛ ويشترك في تنمية الاقتصاد الوطني ويتكون من وحدة أو مجموعة وحدات اقتصادية تمارس عملاً زراعياً أو صناعياً أو تجارياً أو مالياً.
الشركة المساهمة العمومية:	شركة مساهمة مغلقة خاصة تتمتع بالشخص الاعتبارية، تعدّ من أشخاص القانون العام، تمتلك الدولة ممثلة بالخزينة العامة، أو مؤسسة عامة أو شركة عامة أو

	شركة أو أكثر من الشركات المساهمة العمومية الأخرى أسهمها كاملة.
-الشركة	شركة مساهمة مغلقة أو محدودة المسؤولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، تعدّ من أشخاص القانون الخاص في حال لم تتجاوز مساهمة الدولة فيها ممثلة بالخبزينة العام أو مؤسسة عامة أو شركة عامة أو شركة أو أكثر من الشركات العمومية الأخرى نسبة /49/ بالمئة من رأسمالها المشتركة: والباقي للقطاع الخاص سواء أكان محلياً أم أجنبياً، وفي حال تجاوزت نسبة مساهمة الدولة النسبة المذكورة فتطبق عليها الأحكام المتعلقة بالشركات المساهمة العمومية.
-الشركة العمومي	شركة مساهمة عمومية تتولى إدارة أو تملك شركاء مساهمة عمومية أو أي شركات مساهمة أخرى، بما في ذلك الشركات المشتركة و الشركات محدودة المسؤولية. القابضة:

المادة 2-

يهدف هذا القانون إلى الإسهام في تنمية القطاع العام الاقتصادي، من خلال تنظيم إحداه الشركات المساهمة العمومية والشركات المساهمة العمومية القابضة والشركات المشتركة، التي تدخل فيها الدولة ممثلة بالخبزينة العامة أو المؤسسات والشركات العامة في ملكية أو إدارة تلك الشركات، مع الأخذ في الحسبان معايير الحوكمة، وذلك ضماناً لتحقيق الكفاءة الإدارية والاقتصادية .

الفصل الثاني

الشركات المساهمة العمومية

المادة 3- إحداه الشركة المساهمة العمومية:

تحدث الشركة المساهمة العمومية بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح مرفق بمذكرة تبريرية تعرضها عليه إحدى الوزارات المعنية بمجال عمل الشركة، ويحدد في قرار الإحداث:

اسم الشركة ومركزها.
أغراض الشركة التي أحدثت لأجلها.
مهام الشركة ونشاطاتها والخدمات التي تقدمها.
تشكيل الهيئة العامة للشركة، على أن تتألف من الجهات العامة المعنية بالقطاعات التي تمارس فيها الشركة نشاطاتها، إضافة إلى ممثل عن الجهاز المركزي للرقابة المالية.

المادة 4- النظام الأساسي للشركة المساهمة العمومية:
أ- يصدر النظام الأساسي للشركة المساهمة العمومية بقرار من مجلس الوزراء.
ب- بما لا يتعارض مع أحكام قانون الشركات، يتضمن النظام الأساسي للشركة على الأخص الآتي:

- 1- رأس مال الشركة وطريقة تسديده.
- 2- تشكيل الهيئة العامة وصلاحياتها ومهامها وآلية اتخاذ القرارات فيها.
- 3- آلية تشكيل مجلس الإدارة واختيار أعضائه.
- 4- تحديد مهام المدير التنفيذي وصلاحياته، وعلاقته بمجلس الإدارة.
- 5- آلية إعداد خطط الشركة وموازناتها، وقوائمها المالية وحساباتها الختامية واحتياجاتها.

6- آلية تنظيم حسابات الشركة، وكيفية توزيع أرباحها.
المادة 5- الهيئة العامة للشركة المساهمة العمومية:
أ- يحدد قرار الإحداث والنظام الأساسي للشركة المساهمة العمومية ارتباطها بالوزارات المعنية.
ب- تعمل الهيئة العامة على التأكد من توافق عمل الشركة مع التوجهات المحددة للقطاعات التي تعمل فيها، وفق السياسات والإستراتيجيات العامة للدولة.

ج- تتولى الهيئة العامة المهام المحددة للهيئات العامة في قانون الشركات، وبوجه خاص:

- 1- اقتراح تسمية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
 - 2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة السنوي.
 - 3- مناقشة مشاريع الخطط الإستراتيجية والموازنات التي يرفعها إليها مجلس الإدارة، وإقرارها.
 - 4- مناقشة تقرير مدقق الحسابات وإقراره.
 - 5- مناقشة الميزانية السنوية والقوائم المالية والحسابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر وإقرارها.
 - 6- الموافقة على زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة؛ على أن يصدّق هذا القرار من مجلس الوزراء.
 - 7- إبراء أو عدم إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة، وذلك تبعاً لمناقشة تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات.
 - 8- اقتراح تعديل النظام الأساسي للشركة وبإقي الأنظمة الخاصة بها، وفي حال إقرارها يستكمل صدورها بقرار من مجلس الوزراء.
- د- 1- تنتخب الهيئة العامة مدقق حسابات أو أكثر معتمداً في سورية، وتحدد أتعابه، ليدقق الحسابات المالية للشركة المساهمة العمومية سنوياً.
- 2- يقدم مدقق الحسابات تقريره إلى الهيئة العامة، وتكون مهامه ومسؤولياته وفق ما ورد في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 وتعديلاته، والقانون رقم /33/ لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبة والتدقيق .

المادة 6 - أنظمة الشركة المساهمة العمومية:

أ - يوضع نظام العمل والعاملين في الشركة المساهمة العمومية على نحو يتفق مع قانون العمل النافذ وتعديلاته، مع مراعاة ألا تقل جميع الحقوق والمزايا للعاملين وفق هذا النظام، ومنها حقوقهم التأمينية، عن الحقوق والمزايا المقررة لهم بتاريخ نفاذ

هذا القانون؛ ويصدر هذا النظام بقرار من مجلس الوزراء، بعد إقراره في الهيئة العامة للشركة.

ب - يصدر النظام المالي والمحاسبي للشركة بقرار من مجلس الوزراء، بعد إقراره في الهيئة العامة للشركة.

ج - يصدر نظام المشتريات والمبيعات للشركة بقرار من مجلس الوزراء، بعد إقراره في الهيئة العامة للشركة.

د - تصدر أنظمة الشركة الأخرى (النظام الداخلي، نظام العمليات، نظام الحوكمة (بقرارات من الهيئة العامة للشركة).

المادة 7 - إدارة الشركة المساهمة العمومية:

يتولى إدارة الشركة المساهمة العمومية:

مجلس الإدارة.

المدير التنفيذي.

المادة 8- مجلس إدارة الشركة المساهمة العمومية:

أ - يشكل مجلس الإدارة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة العامة، ويسمى فيه رئيس مجلس الإدارة ونائبه، ويحدد النظام الأساسي للشركة عدد الأعضاء على ألا يقل عن خمسة ولا يزيد على ثلاثة عشر.

ب - تكون مدة ولاية المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة العامة.

ج - يجري اختيار أعضاء مجلس الإدارة في الشركة من الخبراء المختصين في مجال عمل الشركة وفي المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية والقانونية، على أن يكون من بينهم ممثلون عن الوزارات والجهات العامة المعنية، وعن وزارة المالية وممثل عن العمال من العاملين في الشركة يسميه الاتحاد العام لنقابات العمال، إضافة إلى أحد الخبراء المستقلين.

د - يسمى بقرار من مجلس الإدارة في الشركة أحد العاملين فيها أميناً لسر مجلس الإدارة.

المادة 9-

أ - مجلس إدارة الشركة هو الجهة العليا المخولة بإدارة الشركة وتسيير أعمالها، ويتولى بوجه خاص المهام والصلاحيات الآتية:

- 1- وضع خطط الشركة المالية والاستثمارية والإنتاجية والتجارية، وخطة الموارد البشرية، وبرامجها التنفيذية.
 - 2- وضع معايير ومؤشرات الأداء.
 - 3- تتبع تنفيذ خطط الشركة، والرقابة على الجودة وحسن استخدام الموارد المتاحة.
 - 4- إعداد مشاريع أنظمة الشركة.
 - 5- اقتراح زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة.
 - 6- اقتراح دخول الشركة مع جهات عامة أو خاصة في شركات مشتركة.
 - 7- اقتراح إحداث فروع ومكاتب للشركة في الداخل والخارج، أو إلغائها أو تجزئتها.
 - 8- اقتراح إحداث منشآت أو وحدات اقتصادية تملكها الشركة، أو دمجها أو تجزئتها أو إلغائها.
 - 9- الموافقة على تمويل المنشآت أو الوحدات الاقتصادية التي تملكها الشركة.
 - 10- الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للشركة.
 - 11- مناقشة القوائم المالية والحسابات الختامية.
 - 12- دراسة التقارير التي يتقدم بها المدير التنفيذي عن تنفيذ خطط الشركة ومركزها المالي، واتخاذ ما يلزم بشأنها.
 - 13- دراسة القضايا المعروضة عليه، والتي تتعلق بنشاط الشركة.
 - 14- تصديق العقود التي تبرمها الشركة، وتتجاوز قيمتها السقف الذي يحدده نظام المشتريات والمبيعات في الشركة.
 - 15- اقتراح نظام حوكمة للشركة يتضمن قواعد الإدارة الرشيدة ما بين أقسام الشركة وإدارتها المركزية وفروعها والعاملين لديها.
- ب - لمجلس الإدارة في الشركة أن يشكّل من بين أعضائه لجاناً يعهد إليها ببعض اختصاصاته.

ج-لمجلس الإدارة في الشركة الاستعانة بمن يراه مناسباً من الخبراء والاختصاصيين، أو التعاقد مع الخبراء والمستشارين والمكاتب الاستشارية المحلية والأجنبية وفق الأسس المحددة في أنظمة الشركة.

د -يجب على مجلس الإدارة التقيد بتوجيهات الهيئة العامة وألا يخالف قراراتها.

المادة 10 - المدير التنفيذي للشركة المساهمة العمومية:

أ -يسمى المدير التنفيذي للشركة بقرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ولمرة واحدة فقط بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن حسن سير العمل في الشركة، ويحدد أجره وتعويضاته في قرار تسميته وفق نظام العمل والعاملين في الشركة.

ب -المدير التنفيذي هو الرئيس الإداري الأعلى للشركة، ويمثل الشركة أمام القضاء والغير ويكون مسؤولاً عن عمل المديرين فيها، وتطوير أساليب العمل فيها وتدعيم أجهزتها، ويتولى بوجه خاص المهام والصلاحيات الآتية:

1-تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

2-إعداد مشروع الموازنة السنوية للشركة.

3-إعداد الميزانية السنوية والقوائم المالية والحسابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر للشركة، وعرضها على مجلس الإدارة.

4-التعاقد مع العاملين في الشركة، وترفيعهم ونقلهم، وفق أنظمة الشركة والقوانين النافذة.

5-منح المكافآت للعاملين في الشركة، وفق أنظمة الشركة.

6-فرض العقوبات على العاملين في الشركة، وفق أحكام نظام العمل والعاملين في الشركة.

ج -يحضر المدير التنفيذي اجتماعات مجلس الإدارة، دون أن يكون له حق التصويت.

د -للمدير التنفيذي تفويض معاونيه والمديرين في الشركة ببعض صلاحياته.

المادة 11 - مالية الشركة المساهمة العمومية والرقابة عليها:

أ -تعّد أموال الشركات المساهمة العمومية من أموال الدولة الخاصة.

ب - مع مراعاة أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم /7/ لعام 2008 ، وقانون حماية المستهلك الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2021 ، تقوم الشركات المساهمة العمومية بتسعير السلع أو الخدمات التي تنتجها على أسس تجارية.

ج - لا تدخل إيرادات ونفقات الشركات المساهمة العمومية في الموازنة العامة للدولة؛ ويعدّ الربح القابل للتوزيع فيها إيراداً استثمارياً للخزينة العامة.

د - للدولة تقديم قروض للشركة المساهمة العمومية.

هـ - تغطّى خسائر الشركة المساهمة العمومية وفق أحكام قانون الشركات.

و - تدقق حسابات الشركة المساهمة العمومية وفق أحكام قانون الشركات.

ز - لرئيس مجلس الوزراء تكليف الجهاز المركزي للرقابة المالية أو الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالقيام بمهام تفتيشية في الشركة المساهمة العمومية.

المادة 12- الشركات المساهمة العمومية القابضة:

أ - يحدد بقرار من مجلس الوزراء، عند إحداث الشركة المساهمة العمومية القابضة، الشركات المساهمة العمومية أو الشركات المشتركة، التي تملكها أو تديرها الشركة المساهمة العمومية القابضة بناءً على اقتراح الوزارات المعنية.

ب - للشركة المساهمة العمومية القابضة أن تؤسس شركات مساهمة أخرى أو محدودة المسؤولية، أو تتولى إدارتها، وذلك بقرار من هيئتها العامة؛ ويخضع هذا القرار لتصديق مجلس الوزراء.

ج - يتكون رأس مال الشركة المساهمة العمومية القابضة من:

1- كامل قيمة الأسهم في الشركات المملوكة لها، ونصيبها من الأسهم والحصص والسندات في الشركات التي تشارك في ملكيتها.

2- قيمة العقارات والأصول والموجودات الثابتة الخاصة بها.

3- العناصر الأخرى التي يحددها صك إحداثها.

د - إضافة إلى ما ينص عليه النظام الأساسي للشركة المساهمة العمومية القابضة، يكون للشركة:

1- تملك الأسهم أو أسناد القروض في الشركات المساهمة العمومية والشركات

المشتركة، وتملك الحصص في الشركات المحدودة المسؤولية.

- 2-تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لأعمالها.
- 3-استثمار أموالها في الأسهم والحصص والسندات والأوراق المالية، لدى جهات القطاعين العام والخاص، وذلك وفقاً للأنظمة التي تقرها الهيئة العامة ويصدرها مجلس الوزراء.
- 4-إقراض الشركات المساهمة العمومية المملوكة لها أو كفالتها فيما تعقده من قروض.
- 5-عقد القروض مع الدولة والمصارف والمؤسسات المالية والمصرفية الداخلية والخارجية وفق القوانين والأنظمة النافذة.
- 6-تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية أو التجارية والصناعية، وإجازة استعمالها واستثمارها والتنازل عنها.
- هـ -تعّد الشركة المساهمة العمومية القابضة في نهاية كل سنة مالية ميزانية مجمّعة، وبيانات الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية لها ولجميع الشركات التابعة لها، وفقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة، وتعرضها على هيئتها العامة.
- و -يذكر إلى جانب اسم الشركة في جميع الأوراق والوثائق والنشرات والإعلانات التي تصدر عن الشركة عبارة "شركة قابضة".
- المادة 13-
- تعفى الشركات المساهمة العمومية من تقديم الكفالات القضائية في الحالات التي يفرض فيها القانون هذا الالتزام.
- المادة 14- المكافآت والتعويضات:
- أ -ينصّ نظام العمل والعاملين للشركة المساهمة العمومية على آلية منح المكافآت السنوية للعاملين في الشركة وفق قواعد تقييم الأداء.
- ب -تحدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وطريقة توزيعها بقرار يصدر عن الهيئة العامة للشركة المساهمة العمومية، على أن تتم المصادقة على القرار من قبل مجلس الوزراء.

ج- ينص نظام العمل والعاملين للشركة المساهمة العمومية على تحديد التعويضات وبدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة، في ضوء نشاطات الشركة وفعاليتها.

الفصل الثالث

الشركات المشتركة

المادة 15- إحداهن الشركة المشتركة:

أ- مع مراعاة أحكام الفقرة هـ /من المادة /7/ من قانون الاستثمار رقم /18/ لعام 2021 ، تحدث الشركة المشتركة وفق أحكام قانون الشركات، بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء على مشاركة الدولة أو المؤسسات العامة أو الشركات العامة أو الشركات المساهمة العمومية أو شركات مشتركة أخرى أو وحدات الإدارة المحلية فيها، وذلك بناء على مذكرة تبريرية تعرضها على مجلس الوزراء إحدى الوزارات المعنية بمجال عمل الشركة، مرفق بها دراسة جدوى اقتصادية، وتوضح المذكرة التبريرية بوجه خاص معايير وموجبات اختيار الشركاء من القطاع الخاص.

ب- بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، تعمل الشركة المشتركة وفق القانون الخاص بها، ووفق قانون التجارة وقانون الشركات وقانون العمل والقوانين والأنظمة النافذة.

المادة 16 - النظام الأساسي للشركة المشتركة:

- أ- يصدر النظام الأساسي للشركة المشتركة وفق ما ينص عليه قانون الشركات.
- ب- يحدّد النظام الأساسي للشركة، على النحو الذي يتفق مع قانون الشركات:
 - 1- رأس مال الشركة وطريقة تسديده.
 - 2- نسبة مساهمة الدولة أو الجهات العامة أو وحدات الإدارة المحلية أو الشركات المساهمة العمومية في رأس مالها.
 - 3- تشكيل الهيئة العامة ومهامها وصلاحياتها ونصابها وآلية اتخاذ القرارات فيها.
 - 4- آلية تشكيل مجلس الإدارة أو مجلس المديرين واختيار أعضائه.
 - 5- مهام وصلاحيات رئيس ومجلس الإدارة، أو رئيس ومجلس المديرين.

6- مهام المدير التنفيذي وصلاحياته، وعلاقته بمجلس الإدارة، أو مجلس المديرين.

7- آلية إعداد خطط الشركة وموازناتها، وقوائمها المالية وحساباتها الختامية.

8- آلية تنظيم حسابات الشركة وكيفية توزيع أرباحها.

ج - تمثل الجهات العامة في إدارة الشركة المشتركة وفق نسبة مساهمتها أو حصتها، ويجوز النص في النظام الأساسي للشركة على حقوق خاصة لممثلي الجهات العامة، وخاصة الحق في الاعتراض على قرارات محددة في الهيئة العامة أو في مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.

د - يشترط في جلسات مجلس إدارة الشركة المشتركة أو مجلس المديرين حضور ممثل عن العاملين في الشركة يسميه الاتحاد العام لنقابات العمال.

المادة 17- الهيئة العامة للشركة المشتركة:

أ - تتولى الهيئة العامة للشركة المشتركة المهام والصلاحيات المحددة للهيئات العامة في قانون الشركات، وبوجه خاص:

1- انتخاب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، أو مجلس المديرين، على أن يضم مجلس الإدارة أو مجلس المديرين ممثلين عن الجهات العامة المعنية، وخبراء مستقلين، وممثلاً عن التنظيم النقابي.

2- مناقشة تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين السنوي واتخاذ القرار المناسب.

3- مناقشة مشاريع الخطط الإستراتيجية والموازنات التي يرفعها إليها مجلس الإدارة أو مجلس المديرين وإقرارها.

4- مناقشة تقرير مدقق الحسابات وإقراره.

5- مناقشة الميزانية السنوية والقوائم المالية والحسابات الختامية وإقرارها.

6- الموافقة على زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة.

7- إبراء أو عدم إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مجلس المديرين، وذلك تبعاً لمناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مجلس المديرين والقوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات.

8-تعديل النظام الأساسي للشركة وباقي الأنظمة الخاصة بها.

ب - 1 -تنتخب الهيئة العامة مدقق حسابات أو أكثر معتمداً في سورية، وتحدد أتعابه.

2-يقدم مدقق الحسابات تقريره إلى الهيئة العامة سنوياً، وتكون مهامه ومسؤولياته وفق ما ورد في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 وتعديلاته، والقانون رقم /33/ لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبة والتدقيق.

ج -تصدر أنظمة الشركة المشتركة بقرار من الهيئة العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.

المادة 18 - مالية الشركة المشتركة والرقابة عليها:

أ -تعّد أموال الشركات المشتركة من الأموال الخاصة.

ب -مع مراعاة أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم /7/ لعام 2008 ، وقانون حماية المستهلك الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2021 ، تقوم الشركات المشتركة بتسعير السلع أو الخدمات التي تنتجها على أسس تجارية.

ج -تعّد حصة الدولة أو الشركاء العاميين من الربح القابل للتوزيع في الشركات المشتركة إيراداً استثمارياً للدولة أو للشركاء العاميين، حسب الحال.

د -تغطّي خسائر الشركة المشتركة وفق أحكام قانون الشركات.

هـ -تدقق حسابات الشركة المشتركة وفق ما ينصّ عليه قانون الشركات.

الفصل الرابع

أحكام عامة وانتقالية

المادة 19-

أ -يجوز للوزارات أو لأي من الجهات العامة توقيع عقد أو برنامج مع شركة مساهمة عمومية، يحدّد المشاريع والأعمال والخدمات التي يجب أن تنفذها الشركة خلال أمد زمني محدد، مع النتائج المتوقعة منها، ومؤشرات قياسها.

ب -يجوز لأي من الجهات العامة التعاقد مع شركة مساهمة عمومية قابضة، مباشرة، أو بواسطة شركة مساهمة عمومية مملوكة لها، لإدارة مرافق عامة اقتصادية.

ج -يجوز للشركة المساهمة العمومية الدخول في عقود تشاركية وفق أحكام القانون رقم /5/ لعام 2016 وتعديلاته.

المادة 20 - الدمج والتجزئة والحل والتحويل:

أ -يتم دمج الشركات المساهمة العمومية أو تجزئتها أو حلها أو تغيير جهة ارتباطها بقرار من مجلس الوزراء، بناء على اقتراح من هيئتها العامة، ويحدد القرار الصادر بهذا الشأن كيفية تنفيذ ذلك والنتائج المترتبة عليه، وفي حال حل الشركة أو تجزئتها، يجب أن ينص اقتراح الهيئة العامة على كيفية تصفية الشركة مالياً، والجهات التي تؤول إليها أصول الشركة، وعلى كيفية تسوية وضع العاملين فيها.

ب -يجوز بقرار من مجلس الوزراء وبناءً على مذكرة تبريرية من الوزارة المعنية التي ترتبط بها المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة العامة، تحويل تلك المؤسسة أو الشركة أو المنشأة إلى شركة مساهمة عمومية.

ج -لا يجوز للوزارات، أو أي من جهاتها العامة أو وحدات الإدارة المحلية، الدخول في أي شراكات تجارية مع أي كان على شكل شركات أشخاص.

المادة 21-

لا يجوز الجمع بين عضوية أكثر من مجلسي إدارة في مؤسسة عامة أو شركة عامة أو شركة مساهمة عمومية.

المادة 22- توفيق الأوضاع:

أ -تمنح المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت العامة، عند اتخاذ القرار في مجلس الوزراء بتحويلها إلى شركات مساهمة عمومية، مهلة سنتين في الحد الأقصى لتوفيق أوضاعها وفق أحكام هذا القانون، على أن يجري خلال هذه المهلة اتخاذ جميع الإجراءات التحضيرية اللازمة، التي تتضمن بوجه خاص إصدار القوائم المالية الختامية لها وقبولها من الجهاز المركزي للرقابة المالية، وإجراء التقييم المالي للمؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة العامة، وحصر أصولها وأموالها، وتحديد رأس المال الإسمي للشركة المساهمة العمومية، وقيودها الافتتاحية، ووضع هيكلها الوظيفي.

ب - عند تحويل المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة العامة إلى شركة مساهمة عمومية، تنتقل إلى الشركة المساهمة العمومية ملكية جميع أصول المؤسسة

العامّة أو الشركة العامّة أو المنشأة العامّة، ومنها الأراضي والأبنية والآلات والمعدات والبضائع والموجودات وغيرها، وتدخّل في تكوين رأس مال الشركة المساهمة العمومية، وتحل الشركة المساهمة العمومية المحدثّة محل المؤسسة العامّة أو الشركة العامّة أو المنشأة العامّة التي جرى تحويلها في جميع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها.

ج - عند تحويل المؤسسة العامّة أو الشركة العامّة أو المنشأة العامّة إلى شركة مساهمة عمومية، تعفى من أي رسوم أو ضرائب، ومنها تلك التي تفرض على تحويل الشركة وتقييم أصولها وموجوداتها والمقدمات العينية في رأس مالها.

د - عند تحويل المؤسسة العامّة أو الشركة العامّة أو المنشأة العامّة إلى شركة مساهمة عمومية، يجوز بقرار من مجلس الوزراء، إعفاؤها من توريد أرباحها القابلة للتوزيع إلى الخزينة العامّة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، تستخدم فيها هذه الأرباح في تحديث منشآتها وآلاتها وسائر موجوداتها الثابتة.

هـ - يعد جميع العاملين في المؤسسة العامّة أو الشركة العامّة أو المنشأة العامّة، التي تم تحويلها وفقاً لهذا القانون منقولين حكماً إلى الشركة المساهمة العمومية المحدثّة، ويخضعون لنظام العمل والعاملين الخاص بالشركة المحدثّة.

و - يجري توفيق أوضاع الشركات القائمة بتاريخ صدور هذا القانون، التي ينطبق عليها تعريف الشركات المساهمة العمومية، مع أحكامه، وذلك خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ نفاذه.

ز - تعدل تسمية "الشركات المساهمة المملوكة بالكامل للدولة"، الواردة في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، لتصبح "الشركات المساهمة العمومية".

المادة 23-

تسجل الشركات المشمولة بأحكام هذا القانون في سجل الشركات وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011.

المادة 24-

أ - تخضع شركات الأموال التي تملك الدولة ممثلة بالخزينة العامّة، أو أي من جهاتها العامّة، أو وحدات الإدارة المحلية، فيها جزءاً من رأس مالها يقل عن /20/

بالمئة، إلى قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 وتعديلاته وتخرج عن نطاق تطبيق هذا القانون.

ب- في كل ما لم يرد عليه نص في هذا القانون تخضع الشركات المشمولة بأحكامه لأحكام قانون الشركات، وقانون التجارة، والقانون المدني وقانون العمل والتشريعات الضريبية النافذة.

ج- لا يجوز الحجز على مساهمة الجهة العامة أو حصصها في أي من الشركات المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 25-

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

دمشق في 4-8-1445 هجري الموافق لـ 14-2-2024 ميلادي.

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

وأوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم خلال اتصال مع قناة السورية الليلية أن القانون ينظم عمل المؤسسات العامة ويعطيها المرونة الكافية لتطوير ذاتها بما يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين سوق العمل.

وبين علي أن التطور الحاصل عالمياً يستدعي إعطاء مرونة كافية للقطاع العام ليطور ذاته ويزيد من إنتاجيته بحيث تكون عجلة الإنتاجية متقدمة وتملك السلسلة الكاملة في تشريعاتها لتطوير نظمها وكوادرها البشرية، لافتاً إلى أن القانون شمل كل معطيات تطوير القطاع العام للنهوض بالمجتمع السوري.

وأشار علي إلى أن الإجراءات الأحادية القسرية التي يفرضها الغرب على الشعب السوري والحرب الظالمة على سورية دمرت الكثير من البنى التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، وبالتالي إعادة بناء هذه المؤسسات تحتاج إلى سيولات كبيرة وطاقات بشرية وعلمية وهذا يستدعي إعادة تطوير ذاتها وتأسيس ما تم تدميره.

ونفى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وجود خصخصة للشركات العامة مؤكداً أن هذا القانون هو تحديث للمال العام والمؤسسات العامة حيث سيساهم في إعادة الشركات التي ترتبها الحكومة وتقرحها الوزارات المختصة لتتحول إلى شركات

مساهمة مشتركة أو شركات قابضة لتكون أكثر إيجابية وفاعلية ويكون لها دور في الإنتاج وتشغيل اليد العاملة وتطوير الطاقات العلمية والابتكارية.

<https://www.sana.sy/?p=2044409>

13 - الحكومة تُدين نفسها مجدداً: 69% نسبة الإنفاق على المساهمة

الاجتماعية عام 2022

زياد غصن || أثر برس

اعتمدت الحكومة الحالية منذ تسلمها مهامها على سياسة اقتصادية مولدة للتضخم الجامح، وكان من أبرز محاور تلك السياسة؛ العمل المستمر على زيادة أسعار السلع والخدمات المدعومة بحجة ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي، ومن دون النظر إلى الوضع المعيشي الصعب لغالبية الأسر السورية وتأثيرات ذلك على معدلات التضخم السائدة في البلاد، لاسيما وأن زيادة أسعار السلع والخدمات المدعومة كانت تتكرر مرات عدة في العام الواحد، إضافة إلى ترافقها مع إجراءات أخرى من قبيل زيادة وتيرة التحصيل الضريبي والمخالفات الجمركية وحصر تمويل المستوردات بإجراء المنصة. وفي كل مرة ترفع فيها الحكومة أسعار السلع والخدمات المدعومة، كانت تروج لمجموعة من الأرقام والبيانات المتعلقة بالمبالغ التي تتحملها خزينة الدولة جراء بيع وتقديم بعض السلع والخدمات بأقل من تكلفتها، والتي لا يعرف إلى اليوم كيف يجري احتسابها وما المعايير المحاسبية المعتمدة في ذلك، الأمر الذي خلق شكوكاً واسعة حيال طريقة احتساب التكاليف والأرقام الناتجة عنها.

- كل السبل تؤدي!

ولعل ما جاء في تصريح وزير الكهرباء مؤخراً يؤشر إلى السذاجة التي تتعامل بها الحكومة مع ملف احتساب التكاليف، وبحسب الوزير فإن دعم الطاقة الكهربائية يمكن استنتاجه من خلال معادلته التالية: "قيمة استخدامات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء خلال عام 2023 بلغت 20885 مليار ليرة، وفقاً لسعر شراء الفيول والغاز الطبيعي من وزارة النفط والثروة المعدنية، في حين وصل مجموع قيمة المبيعات لمختلف فئات المستهلكين وعلى مختلف التوترات حوالي 2408 مليارات ليرة، وعليه تكون الدولة قد

قدمت دعم لسلعة الكهرباء بنحو 18477 مليار ليرة"، وبذلك تناسى الوزير أو غض الطرف عن نسبة الهدر والفاقد الفني واستهلاك الوزارة الذاتي والمقدر رسمياً بنحو 29% من الكمية، وهي نسبة لا يتفق معها بعض الباحثين في شؤون الطاقة لكونها أعلى من ذلك، وبكثير.

وما يحدث في الكهرباء يتكرر في جميع الوزارات والمؤسسات العامة، سواء كانت سلعها وخدماتها مدعومة أم لا، فالتكلفة المرتفعة جراء نسب الهدر والفساد تمثل إحدى سمات المنتج في القطاع العام.

الجديد في هذا الملف، البيانات والأرقام التي حملها مشروع قطع حساب الدولة لعام 2022، والذي جرى إقراره مؤخراً، إذ بحسب قطع حسابات موازنة العام 2022 فإن قيمة ما جرى إنفاقه في بند المساهمة في النشاط الاجتماعي حوالي 3373 مليار ليرة بزيادة قدرها 8% عما تم إنفاقه في موازنة العام 2021، والمعلومة الأهم هنا أن نسبة الإنفاق المتحقق إلى إجمالي الاعتمادات المرصودة لم تتجاوز 69%!

وتتوزع نفقات هذا البند على ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- مساهمة الدولة بتثبيت الأسعار، وقد بلغ ما تم إنفاقه فعلياً في موازنة العام 2022 نحو 3278.6 مليار ليرة بزيادة قدرها نحو 6.8% مقارنة بالإنفاق الفعلي على هذا القسم في العام 2021.

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وقد بلغ قيمة ما أنفق فعلياً خلال العام 2022 نحو 59.9 مليار ليرة بزيادة كبيرة عن العام السابق وصلت إلى أكثر من 237.5%.
- رئاسة مجلس الوزراء وقد بلغ هنا الإنفاق الفعلي نحو 27.4 مليار ليرة مقارنة بحوالي 17.6 مليار ليرة في العام 2021 أي بنسبة زيادة قدرها 55.6%.
ماذا تعني تلك الأرقام؟

هناك العديد من الاستنتاجات الهامة والتي من شأنها أن توضح طريقة التعاطي الحكومية مع ملف الدعم الاجتماعي رغم أن تقرير قطاع حسابات الموازنة لعام 2022 والمقدم إلى مجلس الشعب لم يتضمن تفاصيل ضرورية للوقوف على حقيقة التكاليف والإنفاق الفعلي المتعلق بهذا الدعم، وهذا جزء من سياسة الكتمان التي تعتمدها الحكومة في هذا الملف تحديداً، ومن الاستنتاجات المشار إليها يمكن أن نذكر ما يلي:

- أن تتدنى نسبة الإنفاق على المساهمة في النشاط الاجتماعي إلى إجمالي الاعتمادات المرصودة لتصل إلى حوالي 69% فهذا يعني أن حجة الحكومة في رفع أسعار السلع المدعومة لا أساس لها من الصحة أو على الأقل هو أمر مبالغ فيه، إذ يفترض أن تكون النسبة أعلى من ذلك حتى مع قرارات الزيادة التي جرت في العام نفسه على أسعار السلع والخدمات المدعومة وتقليص عدد المستفيدين، وذلك لسبب جوهري هو معدل التضخم المرتفع المسجل في العام 2022، والمفترض أن يرتفع معه الإنفاق على هذا البند بنسبة ليست بالقليلة.

علماً أن بند المساهمة في النشاط الاجتماعي يضم عادة الدعم المقدم في أربعة قطاعات أساسية هي: الدقيق التموييني والسلع التمويينية، المعونة الاجتماعية، صندوق الدعم الزراعي، والمشتقات النفطية.

- فيما يتعلق بمساهمة الدولة في تثبيت الأسعار، والذي يشمل قيمة الدعم المقدم للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، الدقيق التموييني والخميرة، والمشتقات النفطية، فإن زيادتها بنسبة 6.8% مقارنة بالعام 2021 يظهر أن سياسة الحكومة في محاصرة الإنفاق على الدعم الاجتماعي أثمرت عن تجميده أو تخفيضه عملياً وبنسبة كبيرة مقارنة بمعدل التضخم المسجل في العام المذكور.

- في بند المساهمة المتعلقة بالقطاع الزراعي لم يوضح في تقرير قطع الحسابات لعام 2022 أسباب زيادته بنسبة 237.5% مقارنة بالعام 2021، فهل هناك برامج جديدة جرى إدراجها تحت هذا البند، أو هي نتيجة الالتزامات المتعلقة بالتعويض عن الكوارث الطبيعية التي لحقت بالمحاصيل من قبيل الحرائق الكبيرة التي جرت في العام 2021 في عدة أماكن من البلاد.

- إخفاء البيانات

ما دامت الحكومة ووزارة المالية مصرتين على إخفاء البيانات التفصيلية المتعلقة بالإنفاق الفعلي على بنود الدعم، فإن الشكوك وعدم الثقة سيظلان يلاحقان السياسات والإجراءات الحكومية، ليس فقط فيما يتعلق بملف الدعم وإنما بجميع القطاعات والأنشطة، ولذلك فإنه لا بد من إظهار جميع بنود الدعم وبالتفصيل، في الموازنة العامة للدولة سواء عند إعداد مشروع الموازنة أو عند إعداد مشروع قطع الحسابات ليكون

الرأي العام على بينة مما ينفق، وعندئذ سيكون مشاركاً في أي مشروع حقيقي وجاد لإعادة هيكلة الدعم بعيداً عن الاجتهادات والرؤى الشخصية والبيانات غير الدقيقة.

14 - مناهضة التطبيع مع سوريا... لتسهيله مع "إسرائيل"

زياد غصن

لم يكن مستغرباً قيام مجلس النواب الأميركي مؤخراً بإعادة طرح مشروع قانون "مناهضة التطبيع مع الأسد"، ومن ثم تمريره ليصبح قانوناً، ذلك أن حرب الإبادة التي تشنها "إسرائيل" على قطاع غزة، وما أفضت إليه من تطورات ومتغيرات إقليمية ودولية، عززت العداء الأميركي لدمشق والرغبة في معاقبتها أكثر، باعتبارها جزءاً من محور بات يهدد فعلياً وجودها ومشروعها الواسع في المنطقة، بدليل الاستهداف الواسع للقواعد الأميركية العسكرية في كل من العراق وسوريا والأردن، ومهاجمة سفنها في البحر الأحمر من قبل القوات اليمنية.

وبطبيعة الحال، فإن ذريعة تشديد العقوبات على دمشق تبدو جاهزة، وهي حماية المدنيين السوريين الذين أثبت التجربة المباشرة منذ العام 2011 أنهم الأكثر تأثراً سلباً بجميع أشكال العقوبات التي فرضها الغرب.

في مقاربة خلفية القانون الأميركي الجديد وأهدافه الحقيقية، يمكن التوقف عند أمرين: الأول سياسي لا يتعلق بالعلاقات السورية - الأميركية فحسب، إنما بالمشروع الأميركي في المنطقة عموماً، وتحديد ما يتعلق بجهود التطبيع بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية، والأمر الآخر اقتصادي يتمثل في التداخيات والتأثيرات الاقتصادية المباشرة في حياة السوريين من جراء تطبيق هذا القانون.

منعه مع سوريا... ودفعه مع "إسرائيل"

تنزامن موافقة مجلس النواب الأميركي على القانون المذكور مع جهود أميركية تيدل على أكثر من صعيد، غايتها المحافظة على فرص تحقيق تطبيع للعلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية ودمجها تالياً في المنطقة، وهذا ما أشار إليه صراحة وزير الخارجية أنتوني بلينكن أثناء مشاركته في مؤتمر ميونيخ للأمن، إذ أكد أن هناك "فرصة استثنائية" في الأشهر المقبلة لدمج "إسرائيل" في المنطقة مع رغبة الدول العربية في

تطبيع العلاقات معها، مضيفاً: "تقريباً، كل دولة عربية الآن تريد حقاً دمج إسرائيل في المنطقة لتطبيع العلاقات... لتقديم التزامات وضمانات أمنية حتى تشعر إسرائيل بمزيد من الأمان"، ومثل هذا المشروع يتطلب بحسب التسريبات الأميركية العمل على محورين: - الأول استمرار الحوار مع بعض الحكومات العربية المرتبطة بعلاقات جيدة مع واشنطن لتذليل الصعوبات التي تعوق توسيع عملية التطبيع في مرحلتها الثالثة، والتي بدأت تقريباً قبل 3 سنوات مع توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية للسلام.

لهذا، تحرص الإدارة الأميركية على الإحياء بأن فرصة التطبيع لم تضع رغم حرب الإبادة التي تشنها "إسرائيل" على سكان قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر الماضي، لكن بيان وزارة الخارجية السعودية التي صدر في أعقاب تسريبات إعلامية أكد أن المواقف لا تزال متباعدة جداً، فالمملكة ربطت بوضوح بين التطبيع وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وهذا بخلاف ما نقل إعلامياً عن إمكانية قبول الرياض بالتزام سياسي من تل أبيب بإقامة دولة فلسطينية.

- المحور الثاني يتجه نحو محاصرة و"خناق" الدول والجهات المعارضة للتطبيع مع "إسرائيل" من قبيل إيران وسوريا وفصائل المقاومة الموجودة في كل من: لبنان، العراق، فلسطين المحتلة، واليمن. وفرض العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية يشكل أحد أوجه الحصار التي تعمل واشنطن على اتباعها في التعاطي مع ما تعتبره "تهديداً" لمصالحها وللأمن الإسرائيلي.

لذلك، إن قانون "مناهضة التطبيع مع الأسد" الذي جرى إظهاره كتعبير عن الاستجابة الأميركية لمطالب تنظيمات "سورية معارضة" في الخارج لا يخرج عن هذه الغاية، والدليل أن إدارة ترامب لم تتردد في مرحلة ما في محاولة فتح قنوات اتصال مع الحكومة السورية. كما أن أي إدارة أميركية ستكون مستعدة لمسح جميع عقوباتها عن سوريا إذا ما قبل الأسد بالتطبيع مع "إسرائيل" وفق شروط الأخيرة.

من هنا، فإن توقيت إعادة إحياء مشروع القانون المذكور والموافقة عليه كان موجهاً لتحقيق غايات عدة، ليس من بينها غاية واحدة تعبر أو ترتبط بمصالح الشعب السوري ومستقبله كما ادعت الأطراف التي كانت في واجهة الترويج لمشروع القانون وتسويقه داخل دوائر السياسة الدولية.

المزيد من الجوع للسوريين

يضيّق القانون الجديد الخناق على معيشة السوريين من خلال فرضه مزيداً من العقوبات الاقتصادية وتوسيع عقوبات أخرى كان قد تضمنها قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ في منتصف العام 2020، وهي إجراءات من شأنها عرقلة جهود الحكومة السورية في تأمين وتلبية احتياجات شعبها، ومحاولتها إعادة إصلاح وتأهيل المنشآت والمرافق الخدمية والإنتاجية التي دمرتها الحرب، ومنع الحكومات والشركات العربية والأجنبية من التعاون الاقتصادي والتجاري مع المؤسسات السورية في قطاعات ومجالات عدة ترتبط بشكل مباشر بمعيشة السوريين. (انظر الميادين مشروع "مكافحة التطبيع مع الأسد: ألم يمّت السوريون بعد؟".

وخلال السنوات الثلاث الماضية، شكل قانون "قيصر" الأميركي سبباً رئيسياً ومباشراً في تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وهذا باعتراف المسؤولين الأميركيين أنفسهم، ففي شهر حزيران من العام 2020 قال المبعوث الأميركي إلى سوريا السفير جيمس جيفري "إن الإجراءات والعقوبات الأميركية ساهمت في تدهور قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي".

وكما هو معلوم، فإن تدهور قيمة العملة الوطنية لأي دولة من شأنه أن ينعكس سلباً على معيشة السكان والأوضاع الاقتصادية عموماً، فكيف الحال مع بلد يعاني تأثيرات حرب كارثية مستمرة منذ 13 عاماً، واحتلالاً أجنبياً لثرواته النفطية والزراعية، وحصاراً خارجياً تطال تأثيراته حتى الغذاء والدواء؟

وبناء على النص المتداول للقانون الأميركي الجديد، فإن تطبيقه ستكون له انعكاسات سلبية عديدة على معيشة السوريين الذين يعيشون في الداخل على اختلاف مواقفهم السياسية، والذين يدركون ذلك جيداً. ومن بين تلك الانعكاسات، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

– ارتفاع تكاليف المستوردات السورية نتيجة زيادة العوائق التي سوف تواجهها مجدداً، وتالياً زيادة معدلات الغلاء والتضخم في الأسواق المحلية على امتداد الجغرافيا السورية، وليس فقط في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة السورية.

- عرقلة مشاريع التعافي التي تعمل عليها منظمات أممية ودولية في سوريا، الأمر الذي سوف ينعكس أثره على حياة آلاف الأسر ومئات التجمعات السكنية المستفيدة من هذه المشروعات، سواء بالحصول على الخدمات أو المساعدة على توليد فرص عمل.

- عرقلة عمل المؤسسات الأهلية والمدنية العاملة في البلاد وفي مجالات متعددة تمتد من العمل الإغاثي إلى العمل الإنمائي والتنموي، نتيجة تراجع مصادر التمويل وعدم القدرة على إبرام عقود خارجية لتوريد بعض الاحتياجات الأساسية وغير ذلك.

- الإضرار بالمؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة التي تعمل في المجال المدني وغير المرتبطة بأي أنشطة عسكرية، كمؤسسات الطيران والبناء والطاقة وغيرها، وهذا يعني تهديد مصادر آلاف العاملين وتعطيل مصالح المواطنين وحصولهم على خدمات تلك المؤسسات التي يقدم جزء كبير منها خدمات مدعومة لسوريين.

- زيادة مشكلة حوامل الطاقة في سوريا وما يعنيه ذلك من التسبب بشلل كبير للقطاعات الخدمية والاقتصادية، وللسوريين عموماً، الذين لا يحصلون في أفضل الحالات على 2-4 ساعات تغذية كهربائية يومياً.

- تعرض سعر الصرف لمزيد من التقلبات والتذبذب لتكون النتيجة مزيداً من التدهور الاقتصادي في عموم أرجاء البلاد، وارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، التي وصلت، بحسب بيانات المنظمات الأممية العاملة في سوريا، إلى مستويات خطيرة.

<https://www.almayadeen.net/articles/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7---%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D9%87-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84>

15 - البنك الدولي يحصي خسائر الحرب على سورية..

خسائر غير نهائية: 8.7 مليار دولار، إلى 11.4 مليار دولار.. 68 % منها في

البنية التحتية؟



سيرياستيبس: 2024/02/21

أصدرت مجموعة البنك الدولي مؤخراً نتائج تقييمها العام لتقدير بعض الأضرار في سورية نتيجة الحرب، وقدمت عرضاً عاماً لبياناتها التي تغطي الأضرار التي لحقت بقطاعات محددة تمكنت من دراستها حتى نهاية العام 2022، وانعكاس هذه الأضرار على وضع البنية التحتية المادية والسكان ووضع الخدمات في الأماكن التي شملها التقييم .

الأضرار القطاعية ودمار البنى التحتية

قسّم التقييم المذكور القطاعات المدروسة على الشكل التالي: البنية التحتية المادية (تشمل الكهرباء، والنقل، والزراعة، والخدمات البلدية، والتراث الثقافي، وخدمات المياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية)، والقطاعات الاجتماعية (تشمل التعليم، والصحة، والسكن)، والقطاعات المشتركة (تشمل المؤسسات العامة، والبيئة).

أما المدن التي شمل التقييم بعض الأضرار فيها، فهي: عفرين، حلب، درعا، داريا، دير الزور، الحسكة، حمص، إدلب، منبج، تدمر، الرقة، الرستن، تل أبيض، الزبداني. وقبل عامين، أي في بداية العام 2022، قُدّر إجمالي حجم الأضرار في المدن والقطاعات التي شملها التقييم (وفقاً للقطاعات المذكورة في الفقرة السابقة فقط، ولا تمثل الخسائر النهائية للحرب)، بمبلغ يتراوح من 8.7 مليار دولار، إلى 11.4 مليار دولار في القطاعات التي تمت دراستها فقط. واعتمدت هذه التقديرات على التكاليف المتباينة لاستبدال الوحدات المتضررة (لتحاكي تكاليف الاستبدال التي كانت معتمدة قبل انفجار الأزمة في 2011).

ومن إجمالي الأضرار المقدرة، كان 68% من الضرر، أو ما تتراوح قيمته من 5.8 إلى 7.8 مليار دولار في قطاعات البنية التحتية المادية، و30% أو ما تتراوح قيمته من 2.7 إلى 3.3 مليار دولار في القطاعات الاجتماعية، و2% أو ما تتراوح من 175 إلى 278 مليون دولار في القطاعات المشتركة.

وفي قطاعات البنية التحتية المادية، كانت سلاسل القيمة الغذائية الزراعية هي القطاع الفرعي الأكثر تضرراً (حيث تكبد القطاع الزراعي ما نسبته 50% أو ما يعادل 3.4 مليار دولار من إجمالي الأضرار التي لحقت بقطاع البنية التحتية المادية) وخصوصاً في أنظمة الري. وتبع ذلك قطاع النقل الذي تكبد نحو 22% من إجمالي

الضرر (1.2 إلى 1.7 مليار دولار)، ثم الكهرباء (ما نسبته 18% من إجمالي الأضرار أو ما يتراوح بين 800 مليون إلى 1.6 مليار دولار.

أضرار «القطاع الاجتماعي»: السكن والتعليم والصحة

تعرض قطاع الإسكان إلى أكبر قدر من الضرر (86% من إجمالي أضرار القطاع الاجتماعي، أو ما يتراوح من 2.3 إلى 2.8 مليار دولار)، يليه قطاع الصحة (13% من إجمالي أضرار القطاع الاجتماعي، أو ما يتراوح من 346 مليون دولار إلى 423 مليون دولار).

أما بالنسبة للتعليم (1% من إجمالي أضرار القطاع الاجتماعي) فقد تعرض إلى ما يتراوح بين 25 إلى 38 مليون دولار.

تقديرات الأضرار الأكبر حسب المدن السورية

يكشف تحليل حجم الأضرار في المدن أن مدينة حلب تعرضت للقدر الأكبر من الضرر، تليها مدن إدلب وحمص والرقّة. وتركز القدر الأكبر من الضرر المقدر المرتفع في حلب في قطاعات الكهرباء والصحة والنقل.

أما مدينة إدلب، فقد تركز الضرر فيها في قطاعات الكهرباء والإسكان. وفي مدينة حمص، تكبد قطاعا الإسكان والصحة القدر الأكبر من حجم الضرر. وأخيراً في الرقّة، كانت قطاعات الإسكان والمياه والصرف الصحي هي القطاعات الأكثر تضرراً.

أضرار قطاع النقل: 1.45 مليار دولار وسطيّاً

تتراوح التقديرات الإجمالية للأضرار التي لحقت بقطاع النقل من 1.2 إلى 1.7 مليار دولار. فقد تعرض ما يقارب 11% من إجمالي طول الطرق الدولية السريعة والطرق السريعة الداخلية والشوارع الرئيسية والفرعية والجسور في 14 محافظة لأضرار بليغة. وقد حدث 85% من مجمل الأضرار في الطرق الرئيسية والفرعية. ولوحظ أن ما نسبته 65% من إجمالي الأضرار التي لحقت بالطرق والشوارع الرئيسية والجسور في البلاد كان في ثلاث مدن هي (الرقّة، وإدلب، وحمص)، وقد استحوذت الرقّة وحدها على 42% من إجمالي الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور في المدن التي شملها التقييم.

الأضرار في قطاع الكهرباء: 1.2 مليار دولار وسطيّاً

تكبد قطاع الكهرباء أضراراً تراوحت قيمتها بين 804.2 و1,621 مليون دولار في 14 مدينة تمت دراستها. وكانت أغلب الأضرار في حلب وإدلب، حيث تضررت البنية التحتية للكهرباء في حلب بنسبة 28%، في حين بلغت نسبة الضرر في إدلب نحو 60%. ونحو 6% من المرافق دمرت بالكامل.

إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي

تقدر قيمة الأضرار التي لحقت بشبكات المياه والبنية التحتية للصرف الصحي في 14 مدينة من 124 إلى 379 مليون دولار. وتضررت البنية التحتية المادية الرئيسة لقطاع المياه خلال الصراع، إذ تضرر نحو 17% من الأصول، كانت في الغالب آباراً وأبراجاً وخزانات مياه، ولا سيما في حلب وإدلب.

ورغم أن معظم البنية التحتية المتبقية لم تتضرر، إلا أن القدرة التشغيلية لنحو 51% منها تراجعت، بما في ذلك 11% لا تعمل كلياً. وهي مشكلة كبيرة بالنسبة للمدن الأكثر تضرراً. وانتشر بنتيجة ذلك البلاء من مقدمي الخدمات الذين يقومون بتوفير المياه المنقولة بالصهاريج، وبتكاليف عالية، ودون أي ضوابط بشأن مصدر المياه ونوعيتها.

سلاسل القيمة الزراعية الغذائية

أسفرت سنوات الحرب عن أضرار تقدر قيمتها بنحو 3.4 مليار دولار في الصوامع والبنية التحتية والأصول الزراعية، بما في ذلك شبكات الري وأسواق الجملة في المناطق التي شملها التقييم.

وبالإضافة إلى هذه الأضرار، أدى نقص إمدادات المياه المستخدمة في الري، وقلة مدخلات الإنتاج، والقيود الأمنية، والتقلبات المناخية إلى خسائر في الإنتاج الزراعي من المحاصيل السنوية والدائمة، والثروة الحيوانية، وتربية الأحياء المائية، في ظل تراجع مستمر في الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي وللدعم الاجتماعي عموماً.

30 ألف بناء مدمر في المناطق المدروسة

تشير التقديرات إلى أن الحرب قد أثرت على ما يصل إلى 210 آلاف وحدة سكنية من المناطق المشمولة بالتقييم، حيث تعرّضت نحو 30 ألف وحدة منها إلى تدمير كامل، في حين عانت 180 ألف وحدة من أضرار دون أن تتدمر بالكامل.

وخسرت مدينة حلب، وحدها، نحو 135 ألف وحدة سكنية بسبب الحرب، أي ما يعادل نحو 21% من المنازل الموجودة في المدينة، وما يعادل 70% من المساكن المتضررة في 14 مدينة مدروسة.

<https://syriasteps.com/?d=110&id=197994>

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم /2024

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد نيسان، April 2024

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: [هنا](#)

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية. تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة: يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

Weekly Economic Report No.

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Download link for the report in PDF format: [\[here\]](#)

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.